جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سيمنار الثلاثاء

للعام الأكاديمي 2027/2026

تحت مظلة "تحسين جودة حياة المصريين"

تقرير الحلقة الثانية

نحو حياة كريمة في ريف مصر

المتحدثان

الدكتور/ جميل حلمي

مساعد وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية لشئون المتابعة

والمشرف العام على مشروع حياة كريمة بالوزارة

الدكتور/ ولاء جاد الكريم

مدير الوحدة المركزية لمبادرة حياة كريمة بوزارة التنمية المحلية والبيئة

الثلاثاء 17 نوفمبر 2026

مجموعة عمل السيمنار
المستشار العلمي
أ.د. إبراهيم العيسوي
الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية
المنسق العلمي
أ.د. علاء زهران
الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية
المنسق العلمي المشارك
د. أمل زكريا
مدير مركز التنمية الإقليمية
فريق الدعم المساند
د. أحمد معروف المدرس بمركز التنمية الإقليمية
أ. سماح غلاب المدرس المساعد بمركز التخطيط الاجتماعي والثقافي
أ. صفاء محفوظ رئيس الإدارة المركزية لنظم المعلومات والتحول الرقمي
أ. أمل سرور مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية

مقدمة

عقد معهد التخطيط القومي الحلقة الثانية من سيمنار الثلاثاء للعام الأكاديمي 2027/2026 والذي يأتي هذا العام تحت مظلة **"تحسين جودة حياة المصريين"**، وقد تناولت الحلقة موضوع **"نحو حياة كريمة في ريف مصر"**، بمشاركة كل من **الدكتور/ جميل حلمي والدكتور/ ولاء جاد الكريم، كمتحدثين رئيسيين**.

استهلّت **الدكتورة/ أمل زكريا** الحلقة بالترحيب بالسادة الحضور. معربةً عن سعادتها بتقديم الحلقة الثانية من سيمنار الثلاثاء، موضحةً أن موضوع الحلقة يُعد من الموضوعات المهمة، بالنظر إلى الثقل السكاني والاقتصادي للريف المصري، فضلًا عن تعدد المبادرات الحكومية التي استهدفت تطوير الريف، ومن أبرزها مبادرة "حياة كريمة". ورحبت بالضيفين المشاركين في اللقاء، مشيرةً إلى ما يتمتعان به من خبرات علمية وتنفيذية ميدانية، بما يتيح إثراء النقاش بآرائهما ووجهات نظرهما حول موضوع الحلقة.

تهدف الحلقة إلى مناقشة مجموعة من القضايا المحورية، من بينها تلك المتعلقة بحالة السكن الريفي وملحقاته من مياه شرب نقية وصرف صحي آمن وكهرباء وخلافه، ومدى توفر الطرق المرصوفة والممهدة، ووسائل المواصلات الآمنة في الريف المصري، وكيفية التعامل مع مشكلة العلاقة بين توفير السكن في الريف والاقتطاع من الأراضي الزراعية، ومدى إدماج التصرف في المخلفات الزراعية ضمن مفهوم الاقتصاد الدائري، ومدى مساهمة الأنشطة غير الزراعية في الدخل الريفي، وتقييم خدمات مراكز الشباب وقصور الثقافة، ودور برنامج تكافل وكرامة في مكافحة الفقر في الريف المصري، وأخيرًا الموقف الحالي لمبادرة حياة كريمة وما تم إنجازه من مستهدفاتها و المخطط لإنجاز ما تبقى منها.

استهلّ **الدكتور/ ولاء جاد الكريم** كلمته بالإشادة بمعهد التخطيط القومي باعتباره من أهم بيوت الخبرة في مصر، كونه ظهيرًا علميًا لعدد كبير من الوزارات ومؤسسات الدولة المصرية، بما في ذلك وزارة التنمية المحلية والبيئة والمحافظات ووحدات الإدارة المحلية. وأشار إلى اعتزاز وزارة التنمية المحلية والبيئة بالشراكات القوية والمتنامية التي تجمعها بالمعهد، وحرصها على إشراكه في المشروعات الجديدة والتوجهات المستقبلية، مؤكدًا أن هذه الشراكة تمثل مصدرًا مهمًا للإضافة إلى الوزارة، كما تسهم في إثراء المشروعات والبرامج التي يدعمها المعهد.

يتناول العرض التعرف على واقع الريف المصري في الوقت الراهن، والتحديات التي يواجهها، وكيفية تعامل الدولة معه على مدار العقود السابقة، وصولًا إلى جهودها الحالية من خلال مبادرة "حياة كريمة"، باعتبارها من أهم المبادرات التي تستهدف تنمية الريف المصري. واستخلاص الدروس المستفادة من مراحل تنفيذ المبادرة السابقة، والتعرف على الفرص والتحديات القائمة، ومناقشة التساؤلات المرتبطة بالمستقبل، بما يسهم في تحقيق حياة كريمة للريف المصري، والوصول إلى رؤية شاملة لنمط تنموي ملائم لاحتياجاته، وذلك من خلال النقاط الرئيسية التالية:

الريف المصري: مجتمعات ريفية واسعة. وأكثر من نصف سكان مصر

تضم الكيانات الإدارية الريفية نحو 1,337 وحدة محلية قروية، يتبعها 4,741 قرية، بالإضافة إلى أكثر من 30 ألف تجمع ريفي أصغر، تشمل العزب والكفور والنجوع. ويبلغ عدد السكان المقيمين بهذه المجتمعات نحو 61.4 مليون نسمة، بما يمثل 57.2% من إجمالي سكان مصر.

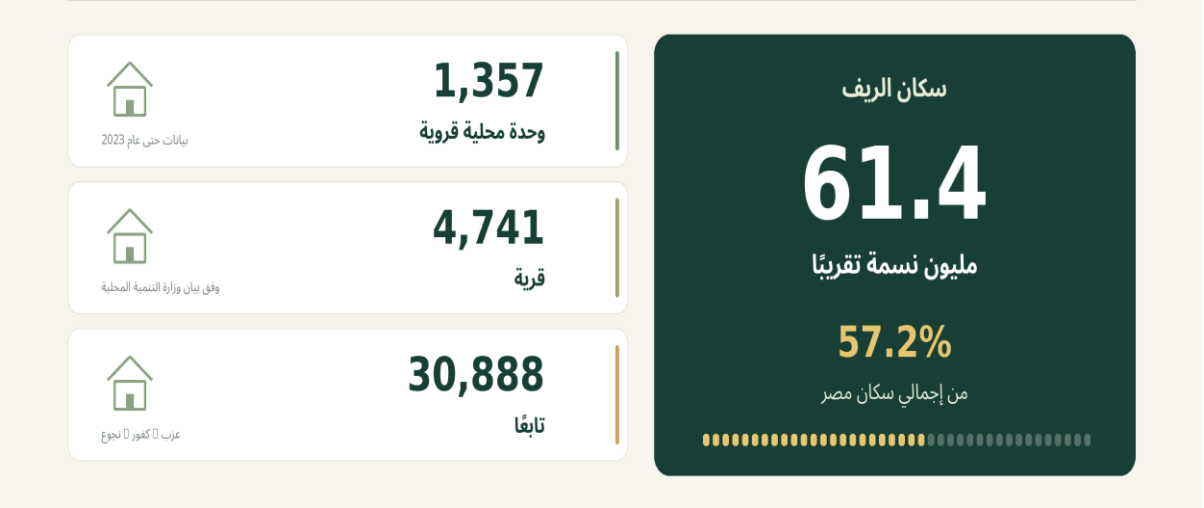

الريف المصري قبل حياة كريمة

كان الريف المصري، قبل بدء الدولة في تنفيذ مبادرة "حياة كريمة" يواجه مجموعة من التحديات ترتبت عليها آثار سلبية امتدت إلى الريف والحضر على حد سواء. وفي مقدمة هذه التحديات، جاءت معدلات الفقر، التي ظلت ظاهرة تتركز بصورة أساسية في الريف المصري، ولا سيما الفقر متعدد الأبعاد، وفقًا لأحدث بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حيث تركزت معدلاته بصورة أكبر في ريف الوجه القبلي، وذلك على النحو التالي.

- معدل الفقر في الريف 34.8%
- معدل الفقر في ريف الوجه القبلي 48%
- معدل البطالة 13%

الهجرة من الريف الى الحضر

- الريف طارد للقوى البشرية القادرة على صنع التنمية
- قرى مُصدرة للهجرة غير الشرعية
- نمو عشوائي غير مخطط بالحضر نتيجة الهجرات من الريف

تدني معدلات التغطية بالخدمات

- 92% من الريفيين غير متصلين بشبكات الصرف الصحي، وتدني جودة مياه الشرب، وغياب خدمات الغاز الطبيعي ونقص جودة شبكات الاتصالات وتوزيع الكهرباء.
- نقص الخدمات الطبية والشبابية وارتفاع كثافات الفصول.
- صعوبة الوصول للخدمات الإجرائية الحكومية.

انعكس التأثير التراكمي لهذه الظروف بصورة واضحة على معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.

تأثير الهجرة على سكان الريف:

يلاحظ انخفاض نسبة سكان الريف من إجمالي السكان، بينما ارتفع عددهم على المدى الطويل، وذلك كما يوضحه الشكل التالي:

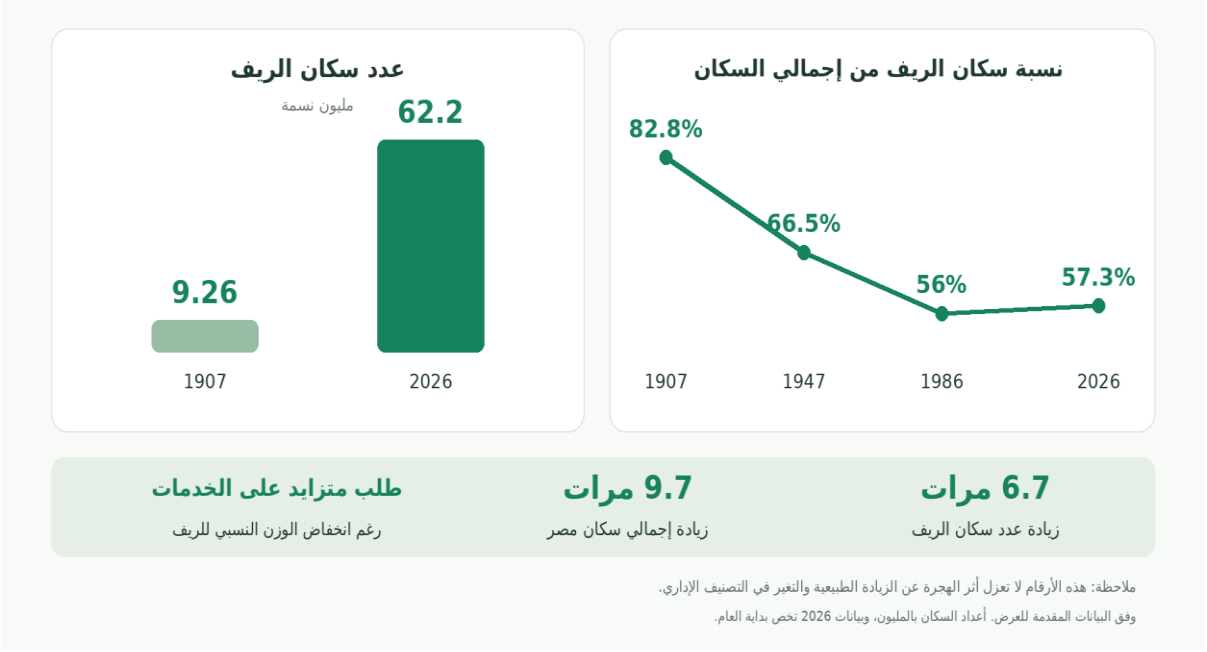

عند تتبع تطور نسبة سكان الريف إلى إجمالي سكان مصر، بدءًا من أول تعداد سكاني موثق يمكن الاعتماد على نتائجه، وهو تعداد عام 1907، وحتى عام 2026. تظهر المقارنة نتائج لافتة، إذ بلغت نسبة سكان الريف عام 1907 ما يقرب من 83% من إجمالي سكان مصر، بينما انخفضت هذه النسبة في عام 2026 إلى نحو 57.3%.

وتضاعف عدد سكان مصر خلال هذه الفترة بنحو 9.7 مرة، في حين تضاعف عدد سكان الريف بنحو 6.7 مرة فقط. وهذا التباين الكبير في تطور نسبة سكان الريف، رغم الزيادة الضخمة في إجمالي عدد السكان، يعكس طبيعة الأوضاع التي مر بها الريف المصري، ومدى توافر المقومات والخدمات التي تشجع السكان على الاستقرار فيه.

تفاوتت جهود الدولة في تنمية الريف المصري على مدار العقود الماضية، من حيث نطاقها وطبيعة المجالات التي ركزت عليها، ومدي نجاحها واستمراريتها، فضلًا عن موقعها ضمن أولويات السياسات في كل مرحلة. ويمكن تصنيف هذه الجهود وفقًا لمجموعة من الحقب التاريخية، بما يساعد على تتبع تطور توجهات الدولة تجاه تنمية الريف.

جهود تنمية الريف المصري:

1- من تطوير الزراعة إلى بداية الخدمات الريفية (1805 - 1952)

تمثل فترة حكم محمد علي بداية الاهتمام بالريف المصري، إلا أن هذا الاهتمام انصب بصورة أساسية على القطاع الزراعي، باعتباره النشاط الاقتصادي الرئيسي في الريف، ولأهمية هذا القطاع بالنسبة للدولة. ولذلك، تركزت الجهود خلال تلك الفترة على تطوير الزراعة والبنية الأساسية المرتبطة بها، دون أن يمتد بالقدر الكافي إلى تنمية السكان أو توفير الخدمات. واستمر هذا النمط خلال الفترات التالية لحكم محمد علي، **وهو ما يمكن إيجازه في الآتي:**

- **عهد محمد علي (1805-1848)**

محور الاهتمام: تطوير الري والمحاصيل التجارية وتعزيز موارد الدولة
الأثر على البشر: تحديث الإنتاج الزراعي، مع أعباء السخرة والاحتكار، وتحسين محدود في معيشة عموم الفلاحين

- **خلفاء محمد علي وعهد إسماعيل (1848-1882)**

محور الاهتمام: توسيع شبكات الري ومساحات الزراعة الصيفية
الأثر على البشر: تحسين وصول المياه والإنتاج، بينما ظل أثر التدخل على خدمات القرى ومعيشة الأسر محدودًا

- **الاحتلال البريطاني وبدايات القرن العشرين (1882-1923)**

محور الاهتمام: الري لخدمة الزراعة التجارية خاصة القطن
الأثر على البشر: تطوير الإنتاج وبدايات حماية صغار المزارعين دون برنامج شامل لتحسين الحياة بالقرى

- **الإصلاح الاجتماعي الريفي (1923-1952)**

محور الاهتمام: الائتمان الزراعي والمراكز الاجتماعية والصحة والتعليم
الأثر على البشر: اتسع الوصول إلى الخدمات، مع محدودية الموارد وضعف التنسيق وعدالة التوزيع الجغرافي

2- من إصلاح الملكية إلى التنمية بالمشاركة (1952 - التسعينات)

كان لمرحلة ما بعد عام 1952، وما صاحبها من إجراءات للإصلاح الزراعي، تأثير ملموس في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات التي لم تكن تمتلك الأراضي الزراعية، واستفادت من مبادرات الإصلاح الزراعي. كما شهدت فترة الخمسينيات والستينيات اهتمامًا أكبر بالسكان الريفيين، وإنشاء المؤسسات الخدمية التي تستهدف تلبية احتياجاتهم. ومع ذلك، حالت العديد من الظروف، المرتبطة بالحروب والأوضاع السائدة خلال تلك الفترة، دون توفير الموازنات الكافية لإنجاح جميع هذه البرامج، فضلًا عن اعتمادها على نماذج تخطيطية مركزية، مع انخفاض معدلات المشاركة المجتمعية في إعدادها وتنفيذها.

وبدءًا من عام 1973، تزايد الاهتمام بإنشاء كيان مؤسسي يتولى قيادة جهود التنمية الريفية، من خلال جهاز بناء وتنمية القرية، الذي أُنشئ عام 1973. وقد أتاح إنشاء الجهاز وجود أساس مؤسسي لتنسيق الجهود المرتبطة بالتنمية الريفية، سواء على المستوى المركزي أو المحلي، وتوفير إطار لقيادة عملية التنمية وتنسيق تدخلات الجهات المعنية.

ومن أبرز إنجازات جهاز بناء وتنمية القرية برنامج «شروق»، الذي بدأ عام 1994، واستمر حتى توقفه خلال عامي 2005 و2006. ويُعد البرنامج أول جهد منظم لتطوير الريف المصري وتوفير خدمات البنية الأساسية، اعتمادًا على نهج تشاركي في التنمية. ويقتضي تقييم هذه التجربة مناقشة طبيعة المشاركة المجتمعية ومدى فاعليتها، وما إذا كانت قد اقتصرت على المساهمات العينية والجهود المبذولة من المواطنين، أم امتدت لتشمل المشاركة في اتخاذ القرار أيضًا. ومع ذلك، يظل برنامج "شروق" محطة مهمة في مسار التنمية بالمشاركة، وفي تبني رؤية أكثر شمولًا لتطوير الريف المصري، كما حظي في مرحلة من مراحله بأولوية سياسية، إلا أن تراجع هذه الأولوية لاحقًا أسهم في توقف البرنامج.

ويمكن ايجاز هذه الفترة في النقاط الآتية:

- **الإصلاح الزراعي منذ 1952**

محور الاهتمام: الحد من تركز الأرض وتوسع قاعدة صغار الملاك
الأثر على البشر: تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر المنتفعة، مع بقاء الحاجة للخدمات والتمويل وفرص العمل

- **الوحدات المجمعة والتعاونيات والسد العالي (الخمسينيات والستينيات)**

محور الاهتمام: توسيع الخدمات ودعم المزارعين وتأمين المياه والطاقة
الأثر على البشر: تحسين الوصول للخدمات وانتظام الري والكهرباء مع قيود التمويل والمركزية وضعف المشاركة

- **جهاز بناء وتنمية القرية المصرية منذ 1973**

محور الاهتمام: تنسيق جهود الجهات والتعامل مع القرية كوحدة تنمية
الأثر على البشر: إطار مؤسسي متخصص لدعم المرافق والخدمات. يتوقف أثره على الموارد وقدرة التنسيق والتنفيذ

- **المشروع القومي "شروق" منذ 1994**

محور الاهتمام: تنمية متكاملة عبر المشاركة وتعبئة الموارد المحلية
الأثر على البشر: إشراك الأهالي في مشروعات القرية، لكن المساهمة بالمال والعمل لم تعن دائمًا التأثير في القرار

3- من استهداف الفقر إلى التطوير الشامل للريف (الألفية الجديدة – حياة كريمة)

مع بداية الألفية الجديدة، بدأ يظهر توجه نحو تبني مفهوم الاستهداف الجغرافي للفقر، وبرز مفهوم "الألف قرية الأكثر فقرًا". وقد استمر تداول هذا المفهوم عبر مراحل زمنية وسياسية مختلفة، سواء قبل ثورة يناير 2011 أو خلال الفترة التالية لها مباشرة، وظل حاضرًا حتى عام 2018، أي قبل تبني مبادرة "حياة كريمة".

وقد اتسم التعامل مع مفهوم "الألف قرية الأكثر فقرًا" والتوجه المرتبط به، إلى حد كبير، بطابع سياسي أكثر منه تنمويًا، وهو ما انعكس على محدودية النتائج المحققة، وعدم حدوث تطوير ملموس في القرى التي صُنفت ضمن القرى الأكثر فقرًا. وقد واجه هذا التوجه أيضًا إشكالية تتعلق بعدم وضوح النطاق الجغرافي المستهدف، وما إذا كان المقصود هو القرى الواقعة ضمن إجمالي القرى المصرية البالغ عددها نحو 4,741 قرية، أم التجمعات الريفية الأصغر التي يبلغ عددها نحو 31 ألف تجمع. وأسهمت هذه الإشكاليات في عدم تحقيق إنجازات ملموسة يمكن البناء عليها.

ويمكن ايجاز هذه المرحلة في الآتي:

- **برنامج الألف قرية الأكثر احتياجًا (خلال الألفية الجديدة)**

محور الاهتمام: توجه الموارد والخدمات وفق خرائط الفقر والحرمان
الأثر على البشر: إعطاء أولوية للمناطق الأشد احتياجًا، خاصة الصعيد، وربط الإنفاق بمستوى الحرمان

- **"حياة كريمة" في بدايتها (2019 - 2020)**

محور الاهتمام: تدخلات للأسر والقرى الأكثر احتياجًا بمشاركة أهلية

الأثر على البشر: تحسين السكن وإتاحة خدمات صحية ودعم اجتماعي، مع مساندة فرص العمل والمشروعات الصغيرة

- **المشروع القومي لتطوير الريف المصري منذ 2021**

محور الاهتمام: تطوير متعدد القطاعات للبنية الأساسية والخدمات

الأثر على البشر: توسع نطاق التدخل ليشمل حياة القرية اليومية، ويرتبط الأثر المستدام بجودة التشغيل الصيانة

- **التحول في مسار التنمية الريفية (قراءة للمراحل السابقة)**

محور الاهتمام: من التركيز على الأرض والإنتاج إلى السكان وجودة الحياة

الأثر على البشر: اتسع نطاق المستفيدين وأبعاد التدخل بمرور الوقت، مع تفاوت النتائج بين المراحل والمناطق

ويعتبر عام 2019 بداية التحول الأكبر في مسار جهود الدولة المصرية لتنمية الريف، تمهيدًا للانتقال إلى مرحلة جديدة من التدخلات التنموية من خلال مبادرة "حياة كريمة".

أهداف ومراحل مبادرة حياة كريمة

يهدف البرنامج القومي لتطوير الريف "حياة كريمة" إلى إحداث تحسين شامل ومستدام في مستوى معيشة سكان الريف، من خلال التطوير الشامل لكافة عناصر البنية الأساسية والخدمات والمرافق الاجتماعية، وذلك من خلال أربع مراحل متتالية كالتالي:

- **المرحلة التمهيدية**

تم تنفيذها في الفترة من 2019-2020، وكانت امتدادًا للتوجه السابق القائم على الاستهداف الجغرافي للفقر. واستهدفت 143 قرية من بين الألف قرية الأكثر فقرًا، والتي يزيد فيها معدل الفقر عن 70%، وبلغ عدد سكانها نحو 1.8 مليون مواطن. واكتملت هذه المرحلة وأتاحت لمختلف المؤسسات والجهات المعنية بالدولة فرصة تقييم التجربة واستخلاص الدروس المستفادة منها. وبناءً على نتائج هذا التقييم، تم الاتفاق على استكمال البرنامج من خلال استهداف مراكز إدارية بالكامل، باعتبار أن المركز يمثل الإطار الإداري الأشمل الذي تندرج تحته القرى.

ويتيح تبني هذا النهج تطبيق المعايير التخطيطية المتوافق عليها في مجال توفير الخدمات، فضلًا عن إمكانية تطبيق منهج التجمعات (Cluster Approach) في تقديم الخدمات التي تتطلب نطاقًا جغرافيًا أوسع من القرية الواحدة، مثل خدمات الصرف الصحي، بما يسمح بتحقيق الاستفادة من المشروعات على مستوى جميع القرى الواقعة بالمركز.

واعتبارًا من العام المالي 2022/2021، انتقلت المبادرة إلى استهداف المراكز الإدارية بالكامل، وتم التخطيط لتنفيذها من خلال ثلاث مراحل رئيسية:

- **المرحلة الأولى:** يجري نهوها حاليًا وتستهدف 1477 قرية موزعة على 52 مركزًا إداريًا في 20 محافظة، ويبلغ عدد سكانها نحو 18 مليون مواطن، وتشهد هذه المرحلة حاليًا استكمال تنفيذ الغالبية العظمى من مشروعاتها، بينما لا تزال بعض المشروعات الأخرى في مراحلها النهائية من التنفيذ.
- **المرحلة الثانية:** جاري التخطيط لها، وتنفيذ بعض مشروعاتها اعتبارًا من العام المالي الحالي، ولا سيما في قطاع الصرف الصحي. وتستهدف هذه المرحلة 1667 قرية، يبلغ عدد سكانها نحو 21 مليون مواطن.

- **المرحلة الثالثة:** متوقع البدء فيها بعد نحو عامين، حيث لا تزال في مرحلة التخطيط، مع وجود توجهات صادرة عن منتدى مصر 2026 بالبدء في تنفيذها اعتبارًا من يناير 2028، بالتوازي مع استمرار تنفيذ مشروعات المرحلة الثانية. وتستهدف هذه المرحلة 1516 قرية، يبلغ عدد سكانها نحو 20 مليون مواطن.

وفيما يتعلق بالنطاق الجغرافي لمبادرة "حياة كريمة"، فإنها لا يشمل المحافظات الحضرية الثلاث التي لا تمتلك ظهيرًا ريفيًا، وهي القاهرة وبورسعيد والسويس، بالإضافة إلى المحافظات ذات الطبيعة العمرانية الخاصة، وهي شمال سيناء وجنوب سيناء والبحر الأحمر. وفي المقابل، تشمل المبادرة محافظات مثل مطروح والوادي الجديد، كما تشمل محافظة الإسكندرية من خلال مركز برج العرب الذي تم استهدافه ضمن المرحلة الأولى. وبذلك، فإن جميع المحافظات المصرية، باستثناء المحافظات الست المشار إليها، تدخل ضمن النطاق الجغرافي المستهدف بمراحل مبادرة "حياة كريمة".

كيف تختلف مبادرة حياة كريمة عن الجهود السابقة لتنمية الريف

من أبرز السمات التي تميز مبادرة "حياة كريمة" عن المبادرات والبرامج السابقة المعنية بتنمية الريف المصري، أن هناك مجموعة من الخصائص الرئيسية التي تمنحها طابعًا مختلفًا، **ويمكن تحديد أهمها فيما يلي:**

- **الدعم السياسي والتمويلي**

تحظى المبادرة باهتمام واضح من القيادة السياسية والحكومة، وهو ما انعكس على توفير وإتاحة التمويل المطلوب للمرحلة الأولى رغم تغير الأسعار وزيادتها ما بين يوليو 2021 ويونيو 2026.

والزيادة في التكلفة جاءت نتيجة التحديات التي شهدتها سلاسل الإمداد والتوريد، إلى جانب موجات التضخم وارتفاع تكاليف التنفيذ، إلا أن هذه الزيادة لم يصاحبها تقليص في النطاق الجغرافي أو القطاعي للمبادرة، إذ ظل عدد المشروعات عند نحو 27 ألف مشروع دون انخفاض. وهو ما يعكس حجم الأولوية السياسية التي تحظى بها المبادرة.

- **الشمول القطاعي والجغرافي**

تتسم المبادرة بشمول مشروعاتها لكافة مجالات البنية الأساسية ومرافق الخدمات، والتوازي في تنفيذ هذه المشروعات في توقيت واحد. كما تتسم بشمولها لكافة قرى الريف المصري ماعدا القرى ذات الطبيعة العمرانية الخاصة.

- **التنسيق والتعاون بين الجهات**

تشارك في المبادرة 12 جهة تنفيذ تعمل على التوازي، بالإضافة الى نحو 22 وزارة قطاعية و20 محافظة، فضلًا عن دور المجتمع المدني، وقيادة الحكومة من خلال أعلى مستوياتها لترتيبات الاشراف والمتابعة والتنسيق.

الإطار العام لمبادرة رئيس الجمهورية لتطوير الريف المصري (حياة كريمة)

حياة كريمة هي برنامج تنموي شامل للريف المصري يستهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد وتحقيق التنمية المستدامة من خلال ثلاث مراحل (2021 - 2030)، ويشمل:

- **تطوير البنية الأساسية:**

مياه الشرب، الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز، الاتصالات، الطرق، الكباري، الترع.

- **تحسين الخدمات الاجتماعية:**

مدارس، مستشفيات، إسعاف، مراكز شباب، ملاعب، منشآت التضامن الاجتماعي.

- **دعم الخدمات الحكومية:**

مجمعات خدمية، مراكز زراعية، حماية مدنية، شرطة، أسواق، مواقف نقل، بريد.

- **الإسكان:**

وحدات سكنية كاملة التشطيب، رفع كفاءة منازل الأسر الأولى بالرعاية (من خلال المجتمع المدني).

وتوضح الخريطة الآتية المحافظات التي شملتها مبادرة حياة كريمة في ريف مصر

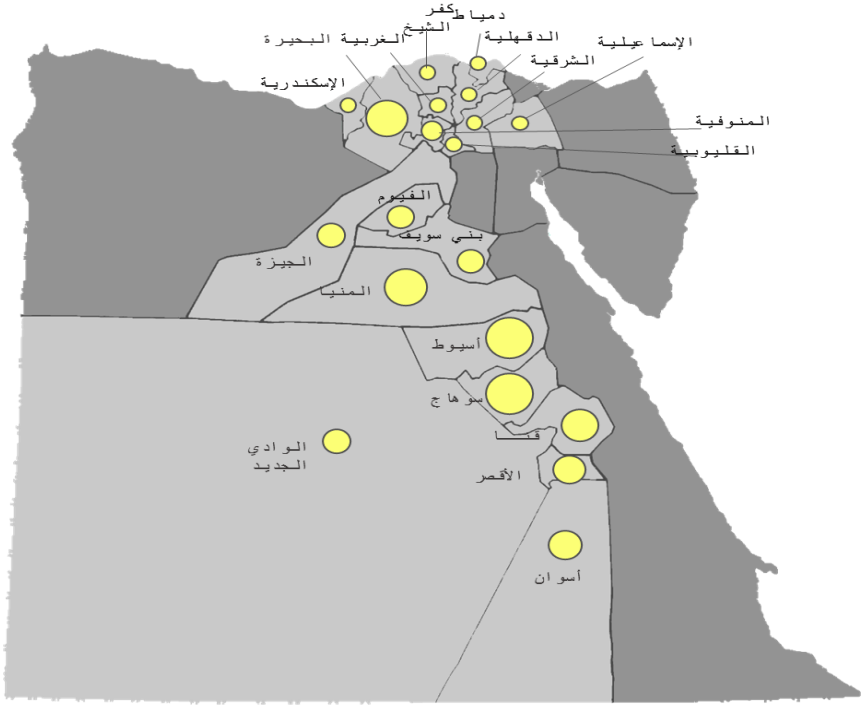

4660 قرية

21 محافظة

60 مليون مواطن يمثلون 55% من سكان مصر

بتكلفة أكثر من تريليون جنيه

ويوضح الجدول التالي عدد الوحدات المحلية القروية والقرى داخل مراكز المحافظات التي شملتها مبادرة حياة كريمة حتى الآن:

المحافظة	المركز	عدد الوحدات المحلية القروية	عدد القرى
البحيرة	أبو حمص – كفر الدوار – أبو المطامير – وادي النطرون – دمنهور- حوش عيسى	42	211
المنيا	ديرمواس – أبو قرقاص- العدوة – ملوى - مغاغة	32	192
سوهاج	طما –جرجا – دار السلام – ساقلتة- المنشاة – المراغة - البلينا	30	181
أسيوط	أبنوب – أبو تيج – الفتح – ساحل سليم – منفلوط – صدفا - ديروط	35	149
اسوان	إدفو – كوم امبو – نصر النوبة	31	101
قنا	دشنا – أبو تشت – قوص – فرشوط- الوقف	19	86
المنوفيه	أشمون- الشهداء	20	81
بني سويف	ببا- ناصر	12	66

المحافظة	المركز	عدد الوحدات المحلية القروية	عدد القرى
الفيوم	أطسا – يوسف الصديق	20	63
الغربية	زفتي	9	54
الشرقية	الحسينية	10	41
الجيزة	إطفيح- الصف	11	39
القليوبية	شبين القناطر	9	36
الأقصر	أرمنت – إسنا	13	34
الدقهلية	شربين	8	26
دمياط	كفر سعد	12	23
الوادي الجديد	الفرافرة	7	23
كفر الشيخ	مطوبس	5	18
الإسكندرية	برج العرب	3	6
الاسماعيلية	القنطرة شرق	4	5
20 محافظة	**52 مركز**	**332**	**1477**

المرحلة الأولى للمبادرة الرئاسية حياة كريمة (منذ يوليو 2021):

استهدفت القرى والمراكز الأكثر احتياجًا، وتنفذها أجهزة الدولة بتمويل مخصص من الموازنة العامة.

رغم التحديات العالمية (حروب، أزمات مالية وصحية، تضخم، اضطراب سلاسل الإمداد)، استمرت الدولة في التنفيذ، وبلغت نسبة الإنجاز نحو 90%.



ويوضح الشكل التالي توزيع المشروعات بحسب الموقف التنفيذي:

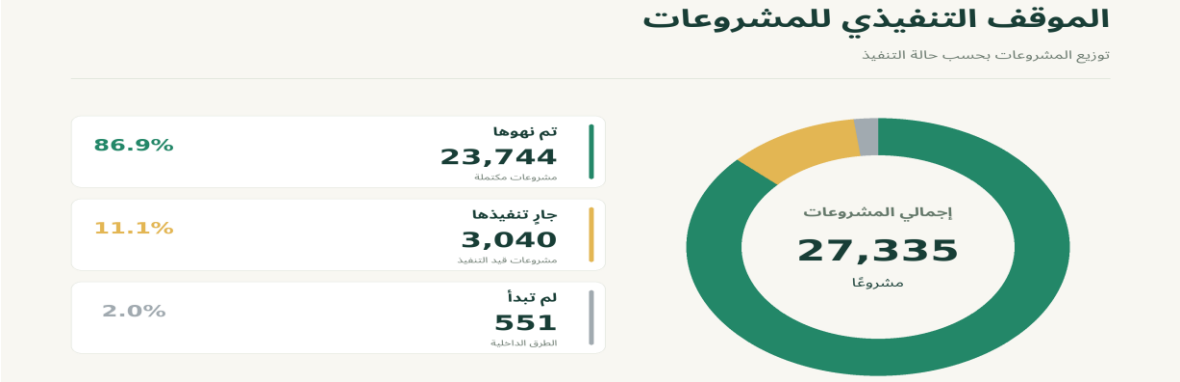

المرحلة الثانية لمبادرة حياة كريمة

النطاق الجغرافي المستهدف للمرحلة الثانية

تم الانتهاء من تحديث التقسيم الإداري وإعداد خرائط لنطاق الخدمة بالمشروعات يأخذ في اعتباره الحيز العمراني الحالي والكتل المشمولة في نطاق التصالح لعدد 1667 قرية في 59 مركز يضم 462 وحدة محلية قروية موزعة على 20 محافظة (متضمناً قرى ومراكز محافظة مطروح)، وذلك بالتنسيق مع المحافظات وهيئة التخطيط العمراني والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وشركة دار الهندسة، بما يضمن تلافي التحديات التي واجهتها المرحلة الأولى.

تتعامل مبادرة "حياة كريمة" مع ريف قائم بالفعل، له خصائصه العمرانية وتحدياته ومشكلاته، وهو ما أظهر خلال المرحلة الأولى عددًا من الإشكاليات المتعلقة بالكتل العمرانية المتناثرة، ومدى إمكانية شمولها بالخدمات، والتمييز بين المناطق الواقعة داخل وخارج الحيز العمراني. وللتغلب على هذه الإشكاليات، تم إعداد خرائط محددة لكل قرية توضح النطاق الجغرافي الذي ستعمل فيه الجهات المنفذة، بما يضمن وضوح حدود التدخلات وتنسيق جهود التنفيذ.

الأدوار المحددة لوزارة التنمية المحلية والمحافظات في إطار مبادرة حياة كريمة

- **أدوار داعمة بشكل مباشر لتنفيذ المشروعات:**

- تحديد المراكز والقرى بكل مرحلة وتحديث قائمة التقسيمات الإدارية.
- توفير الأراضي المطلوبة للمشروعات بالتنسيق مع المحافظات.
- تنظيم مشاركة المواطنين في البرنامج من خلال لجان التنمية المجتمعية.
- المتابعة المستمرة مع المحافظات وجهات التنفيذ لتذليل المعوقات ودعم عملية التنفيذ واستخراج الموافقات المطلوبة.

- **أدوار تنفيذية وتشغيلية:**

- تنفيذ مشروعات الأسواق الحضارية والمواقف ونقاط الإطفاء في المرحلة الأولى.
- استلام وتجهيز ومتابعة تشغيل مجمعات الخدمات الحكومية المنشأة في المرحلة الأولى واعداد هياكل القرى والتدريب وتوفير الموارد البشرية المطلوبة للتشغيل.
- استلام العمارات السكنية المنشأة في المرحلة الأولى ووضع وتنفيذ خطط تسكينها.

- في المرحلة الثانية: تطوير الوحدات المحلية (بديل عن مجمع الخدمات) ومشروعات رصف الشوارع الداخلية.

- **أدوار داعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بقرى حياة كريمة:**

- دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقرى حياة كريمة بالتنسيق مع شركاء التنمية الدوليين (كبرنامج الغذاء العالمي) ومتابعة توجيه جزء من قروض صندوق التنمية المحلية ومشروعك للمستفيدين بقرى حياة كريمة.

يتطلب وجود 12 جهة تنفيذية تعمل بالتوازي داخل القرية الواحدة مستوى مرتفعًا من الاستعداد والدعم والتنسيق على المستوى المحلي، وهي المهام التي تتولاها فرق العمل بالمحافظات والوحدات المحلية. كما تعمل الوزارة بالتعاون مع الوزارات المعنية، ومنها وزارات الصناعة والتخطيط والتنمية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي، على تنفيذ مبادرة "القرية المنتجة"، إلى جانب التعاون مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، فضلًا عن توظيف الشراكات القائمة مع شركاء التنمية الدوليين لدعم جهود التنمية الاقتصادية في القرى التي استفادت من المبادرة.

تطوير هيكل تنظيمي للوحدة المحلية القروية والموارد البشرية لتشغيل مجمعات الخدمات الحكومية

ومن بين الخطوات المؤسسية التي اتُخذت لتعظيم الاستفادة من إنجازات "حياة كريمة" وضمان استدامة أثرها التنموي، استحداث هيكل تنظيمي للوحدات المحلية القروية، حيث أن الهياكل التنظيمية للإدارة المحلية كانت تقتصر في السابق على مستوى المراكز والأحياء، دون وجود هيكل تنظيمي مستقل للوحدات المحلية القروية.

وفي هذا السياق، قامت وزارة التنمية المحلية كجزء من الاصلاحات المؤسسية بإعداد هيكل تنظيمي للوحدات المحلية وتم اعتماد الهيكل من مجلس الوزراء في يناير 2022. وقد تم التوافق بين الوزارة والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على اعتماد الهيكل وبدء تطبيقه. يوفر الهيكل المطور اثنين من الوظائف الإشرافية على مستوى كل وحدة قروية يتم شغلهما بمسابقات تنافسية تضمن ضخ دماء جديدة في الإدارة المحلية من الكوادر المتميزة، ويشمل وظائف متخصصة في متابعة خدمات البنية الاساسية، ودعم التنمية الاقتصادية، والتخطيط المتكامل والحصر والاملاك، وإدارة المراكز التكنولوجية.

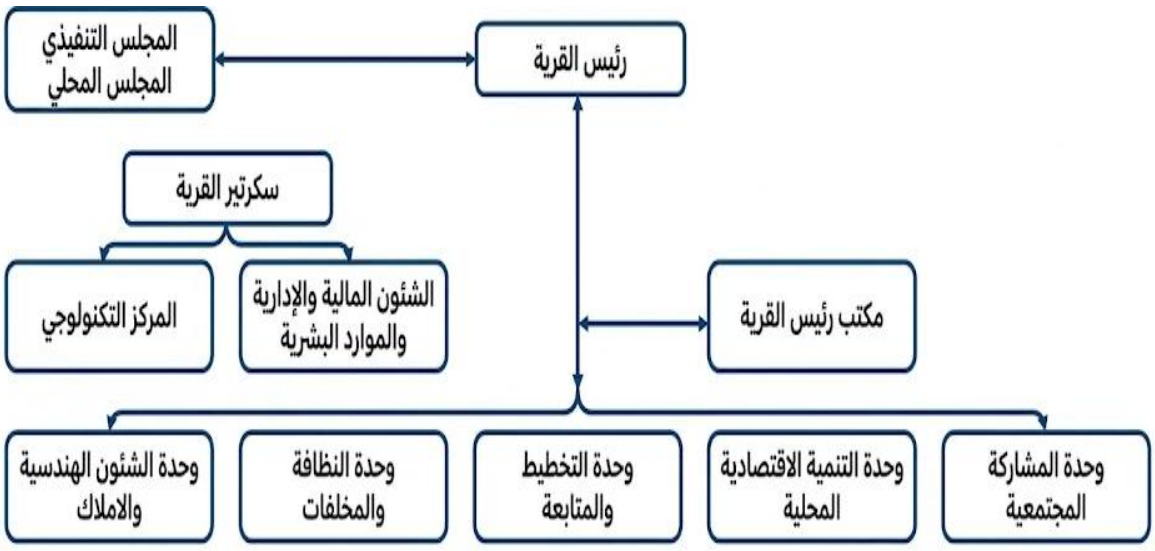

مبادرة "القرية المنتجة"

الاستراتيجية

- توطين صناعات زراعية موجهة للتصدير بقطاعي الصناعات الغذائية والنسيجية بقرى مبادرة حياة كريمة.
- دعم سلاسل الامداد والتوريد والتكتلات الاقتصادية المرتبطة بالصناعات المستهدفة.
- الاستفادة من مقومات البنية الأساسية التي تم تطويرها في مبادرة حياة كريمة.
- إعادة استغلال المنشآت الخدمية والأراضي الفضاء المملوكة للدولة التي تم انشاء بديل لها في إطار حياة كريمة، وتحويلها لمجمعات ووحدات صناعية.
- التكامل مع استراتيجيات الصناعة والتصدير والتنمية الاقتصادية المحلية.

الأهداف

- جذب وتوطين الاستثمارات الصناعية في قرى الريف المصري.
- خلق فرص عمل مستدامة في قطاع الصناعات الزراعية وسلاسل الامداد المرتبطة بها.
- تقليل معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر والحد من الهجرة غير الشرعية.
- زيادة مساهمة الريف في الناتج القومي وفي التصدير.
- زيادة الصادرات المصرية والمساهمة في تحقيق استراتيجية 100 مليار دولار صادرات.

دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في قرى حياة كريمة

تعمل وزارة التنمية المحلية والبيئة على التنسيق مع شركاء التنمية الدوليين على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية وخلق فرص عمل بقرى المرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة، **حيث تم تنفيذ المبادرات التالية:**

- **دعم المشروعات متناهية الصغر**

قام صندوق التنمية المحلية بتمويل عدد 2645 مشروع بإجمالي قروض 37.812 مليون جنيه، وقد بلغ عدد المقترضين من السيدات 1617 سيدة بنسبة 61% من إجمالي المقترضين، وعدد فرص العمل التي تم توفيرها 2645 فرصة منذ بداية المبادرة.

تم تدريب عدد 326 موظف على مهارات إعداد المدربين لبرنامج وعي على موضوعات (مناهضة ختان الإناث، الزواج المبكر، تنظيم الأسرة، صحة الأم والطفل)، وقام الموظفون المتدربون بتنفيذ 388 جلسة توعية في نطاق الوحدات المحلية بحضور نحو 10 آلاف مواطن ومواطنة.

- **دعم دور الوحدة المحلية القروية في التنمية الاقتصادية**

تم تنفيذ مشروع تجريبي بمحافظات أسوان والاقصر وقنا وسوهاج بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي. تضمن تشكيل وتدريب 22 فريق للتنمية الاقتصادية على مستوى الوحدات المحلية ممثلين (للجمعيات الأهلية، الجمعيات الزراعية، مراكز الشباب، رواد وأصحاب الأعمال، مسئولي الوحدة المحلية القروية) بإجمالي 428 عضو. تقوم الفرق بالتعاون مع

الوحدات المحلية في حصر الأنشطة الاقتصادية وتقديم الدعم الفني لها والربط بين أصحاب المشروعات والجهات التنفيذية وتعزيز مساهمة الخطط الاستثمارية المحلية في دعم احتياجات أصحاب المشروعات.

مشروع التعاون مع الاتحاد الأوروبي من أجل حياة كريمة
مشروع (دعم التنمية الريفية والصمود أمام تغير المُناخ والتغذية في صعيد مصر)

- **أهداف المشروع:**

يهدف المشروع دعم جهود الدولة في الحد من مظاهر الفقر متعدد الأبعاد في القرى المستهدفة بمبادرة حياة كريمة، من خلال مجموعة مخططة من التدخلات في قطاعات الزراعة والأمن الغذائي، وخلق فرص عمل، والرعاية الصحية للأم والطفل خاصة في الـ 1000 يوم الأولى من عمر الطفل والتغذية.

- **النطاق:**

عدد 133 قرية من قرى حياة كريمة في نطاق محافظات:

- أسيوط (أبو تيج، أبنوب، الفتح).
- سوهاج (طما، المراغة).
- قنا (قوص، أبو تشت).

- **الجهات الشريكة:**

- برنامج الأغذية العالمي
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - وزارة التضامن الاجتماعي

من خلال المشروع، سيتم دعم 24 ألف من صغار الحائزين لزيادة انتاجيتهم الزراعية وتقليل الفاقد وخلق قيمة مضافة على المخلفات الزراعية، كما سيتم دعم إجراءات تجميع الحيازات لتمكين المزارعين من تطبيق نظم الزراعة المستدامة والاستفادة من التكنولوجيا الزراعية وتقوية قدرتهم عل تسويق منتجاتهم.

وسيتم تمويل وتنفيذ 600 مشروع صغير في القرى المستهدفة، كما سيتم تعزيز القدرات المؤسسية والمالية لصندوق التنمية المحلية لتقوية دوره في دعم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بالإضافة إلى التدريب على ريادة الأعمال والتدريب المهني والحرفي لعدد 11 ألف سيدة من خريجات برنامج تكافل وكرامة. وتقديم الرعاية الصحية والغذائية لعدد 40 ألف سيدة وأطفالهم.

الفرص والتحديات والدروس المستفادة من المرحلة الأولى لمبادرة حياة كريمة

- **الفرص**

- الإطار الدستوري الداعم للتنمية الريفية.
- حرص الدولة على استكمال مراحل مبادرة حياة كريمة، وانعكاس ذلك على تطوير البنى الأساسية، رغم التحديات التمويلية القائمة، وهو ما عكسته توجهات القيادة السياسية التي أُعلنت خلال منتدى مصر 2026، بشأن استمرار تنفيذ المبادرة واستكمال مراحلها اللاحقة حتى عام 2030.

- التوجه نحو تبني استراتيجية شاملة للتنمية الريفية تقودها وزارة التنمية المحلية والبيئة.
- تبني مبادرات للتنمية الاقتصادية المحلية واستعادة الدور الاقتصادي للريف المصري.

- **التحديات**

- الواقع العمراني للريف المصري وضعف فرص التوسع الأفقي دون الخصم من الأراضي الزراعية.
- قصور في وضوح الرؤية العامة المتعلقة بالريف.
- زيادة حجم الانفاق الاستثماري المطلوب لاستكمال مبادرة حياة كريمة.
- إدارة التنمية الريفية على المستويين المركزي والمحلي في ضوء الحاجة إلى تفعيل التوجه نحو اللامركزية، وتطبيق النصوص الدستورية ذات الصلة، إلى جانب إعادة النظر في الترتيبات المؤسسية والقدرات المتاحة، ومدى كفايتها وقدرتها على إدارة عملية التنمية الريفية.

- **الدروس المستفادة**

- التكامل بين البرامج القطاعية أساس لأي جهد منظم لتنمية الريف المصري
- التنمية الريفية عمل مؤسسي يقتضي التنسيق بين كافة الوزارات والمحافظات.
- تأمين احتياجات مشروعات التنمية الريفية خاصة من المكونات المستوردة، ضرورة لمواجهة تقلبات الأسعار وتأثر سلاسل الامداد، بما يضمن استمرارية تنفيذ المبادرة.

نحو رؤية شاملة لتطوير الريف المصري ... أسئلة المستقبل؟

- **العمران**

- ما هو شكل ريف المستقبل الذي تستهدفه الدولة المصرية؟
- كيف يتم التعامل مع التباينات الديموجرافية والعمرانية بين قرى الريف المصري؟
- كيف يتم تلبية احتياجات التوسع في السياقات المختلفة؟ وما هو المسار الأمثل لمواجهة تحديات النمو العشوائي غير المخطط دون التأثير على الرقعة الزراعية؟

- **الاقتصاد**

- ما هو مستقبل اقتصاد الريف؟
- كيف يتم خلق فرص عمل مستدامة ولائقة في الريف وتوفير مبررات البقاء لسكان الريف؟
- مسارات ربط انتاج الريف بسلاسل الامداد وخلق قيمة مضافة على المنتجات الريفية؟
- كيف يتم ضمان التأثير الإيجابي لجهود التنمية الريفية على خفض معدلات الفقر؟

- **استكمال مبادرة حياة كريمة**

- كيف يتم تلبية متطلبات الانفاق الاستثماري المطلوب لاستكمال المبادرة في ظل الأوضاع الراهنة؟
- كيف يتم ضمان كفاءة التشغيل والصيانة للمشروعات في ظل متطلبات تقليل حجم الجهاز الإداري للدولة والضغوط على موازنة الدولة؟
- ما هو مستقبل إدارة التنمية الريفية على المستويين المركزي والمحلي؟

انتقل الحديث إلى **الدكتور/ جميل حلمي**، الذي استهلّ كلمته بالإشادة بدور معهد التخطيط القومي وأهمية اللقاءات التي ينظمها في دعم الحوار وتبادل الرؤى حول القضايا التنموية. وأوضح أن عرضه سوف يركز على توضيح طبيعة الدور الذي تضطلع به وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في المبادرة، باعتبارها أحد الأطراف المعنية بالتخطيط الاستراتيجي، وتوفير التمويل، ومتابعة التنفيذ، وقياس النتائج والأثر، فضلًا عن التنسيق بين الجهات المختلفة وتعزيز الشراكات اللازمة لتحقيق أهداف المبادرة. كذلك سوف يتم استعراض ما تحقق خلال المرحلة الأولى، والمخطط في المرحلتين الثانية والثالثة، من خلال عدد من المؤشرات التي تعكس حجم التدخلات التنموية وتنوعها.

دوروزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والموقف التنفيذي للمرحلة الأولى

تأتي المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» في إطار توجه الدولة نحو تطوير الريف المصري وتحسين جودة حياة المواطنين، من خلال تنفيذ تدخلات تنموية متكاملة لا تقتصر على تطوير البنية الأساسية والمرافق، وإنما تمتد لتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتنمية الإنسان، وتحسين مستوى الخدمات والفرص المتاحة داخل القرى المستهدفة.

وفي هذا السياق، فإن دور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية يتجاوز مجرد تخصيص الاستثمارات، إذ يشمل مجموعة من الوظائف المرتبطة بإدارة العملية التنموية، وفي مقدمتها التخطيط الاستراتيجي، وتوفير التمويل اللازم، ومتابعة معدلات التنفيذ، وقياس النتائج والأثر من خلال مؤشرات الأداء، فضلًا عن التنسيق مع الجهات المعنية وتعزيز الشراكات بين المؤسسات المختلفة. ويستهدف هذا الدور ضمان اتساق التدخلات المنفذة مع الأهداف التنموية المحددة، وربط الموارد المالية بالنتائج المتحققة على أرض الواقع.

- **معايير تحديد المراكز المستهدفة**

لم يكن تحديد القرى والمراكز المستهدفة قائمًا على الاختيار العشوائي، وإنما استند إلى مجموعة من المعايير التي تستهدف توجيه التدخلات إلى المناطق الأكثر احتياجًا، وتحقيق قدر من العدالة في توزيع الاستثمارات والخدمات. وقد راعت هذه المعايير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والخدمية والسكانية للقرى، إلى جانب بعض الاعتبارات المرتبطة بطبيعة المناطق واحتياجاتها. كما تم مراعاة الفجوات التنموية بين المراكز والمحافظات، والعمل على توجيه التدخلات إلى المناطق الأكثر احتياجًا، مع الاستفادة من المؤشرات المتاحة في تحديد الأولويات. والنظر إلى القرية باعتبارها وحدة متكاملة للتنمية، بحيث تتكامل مشروعات البنية الأساسية مع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ولا يتم التعامل مع كل قطاع بمعزل عن القطاعات الأخرى. ويوضح الشكل التالي معايير تحديد المراكز المستهدفة.



- **مخصصات المرحلة الأولي والموقف التنفيذي**

تشير المؤشرات الرئيسية للمرحلة الأولى لمبادرة «حياة كريمة» إلى أن حجم المخصصات المالية قد بلغ نحو 435 مليار جنيه، بمعدل تنفيذ 92.3%، مع توجيه النصيب الأكبر من الاستثمارات لبناء الإنسان ومحافظات الصعيد. حيث بلغ نحو 73% من الاستثمارات موجهة لبناء الإنسان والتنمية البشرية، ونحو 68% نصيب محافظات الصعيد لخدمة حوالي11 مليون مواطن من هذه المخصصات. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات نحو 25 ألف جنيه.

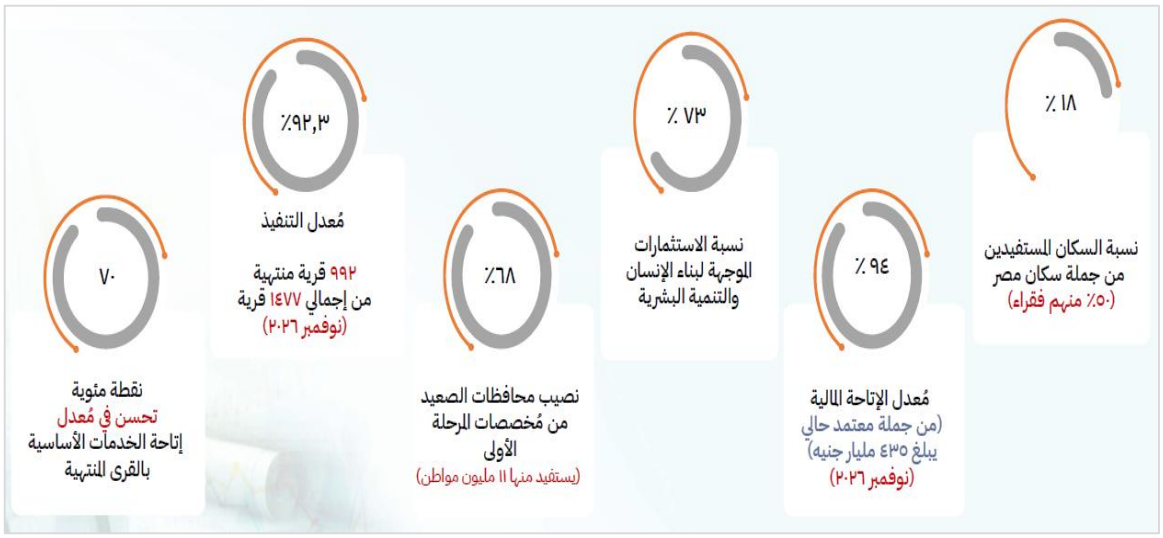

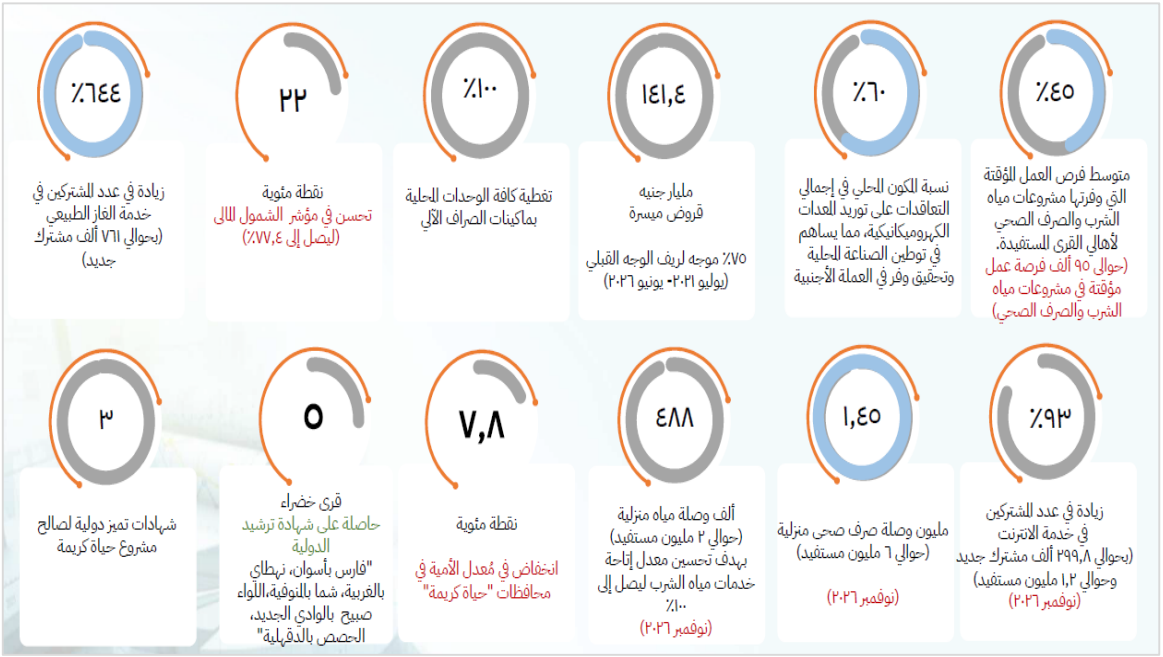

- **التوزيع القطاعي والمكاني لمخصصات المرحلة الأولي من حياه كريمة**

بلغت مخصصات المرحلة الأولى 435 مليار جنيه، مع تركز نحو 70% من الاستثمارات في قطاعي مياه الشرب والصرف الصحي 56.81%، والرعاية الصحية 13.19%. وعلى مستوى المحافظات، فقد تصدرت محافظات الصعيد مثل المنيا 53.7 مليار جنيه، وسوهاج 53.6 مليار جنيه، وقنا 48.9 مليار جنيه لأعلى المخصصات.

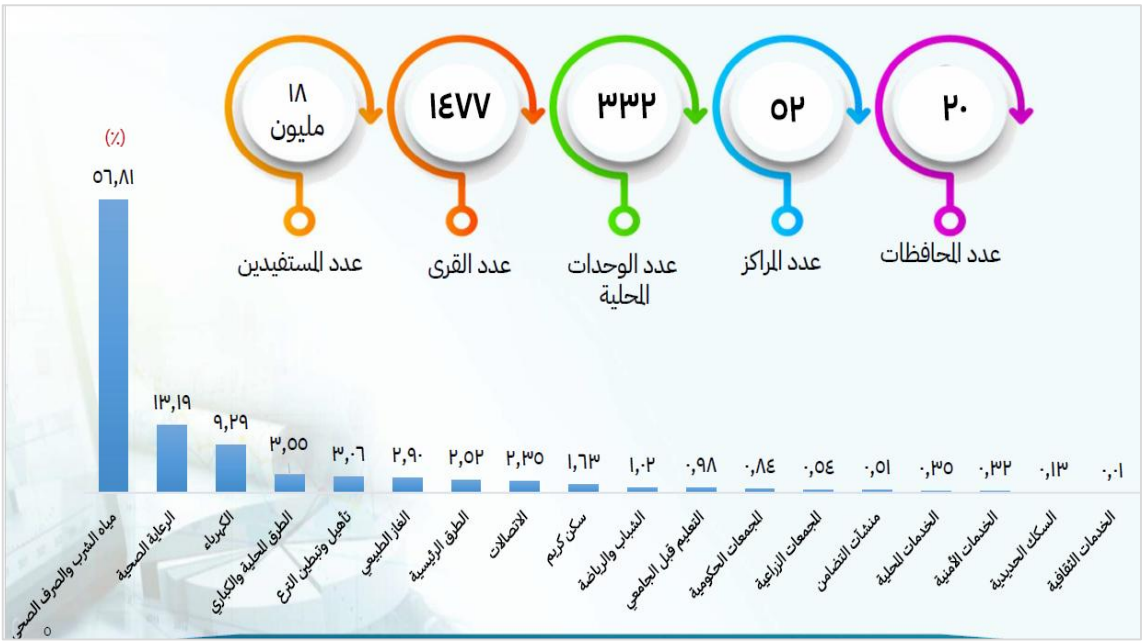

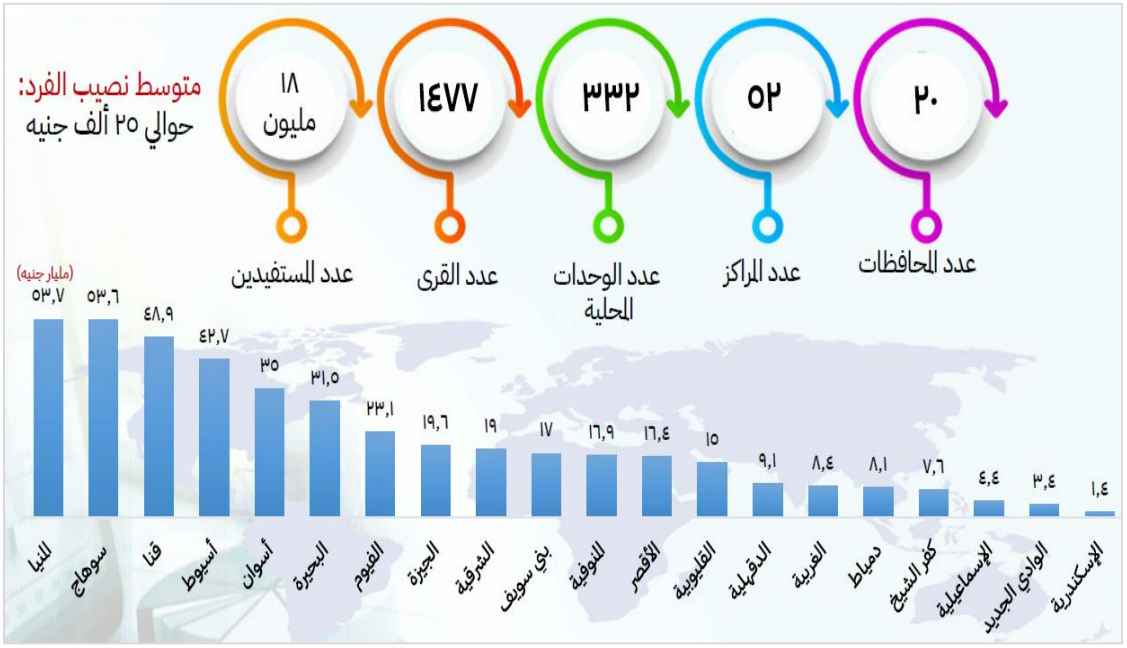

- **حياه كريمة تحقق جميع أهداف التنمية المستدامة**

ترتبط المبادرة بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حيث تتضمن تدخلاتها مجالات متعددة تشمل الحد من الفقر، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير المياه والصرف الصحي، ودعم فرص العمل، وتعزيز الشمول المالي، وتطوير البنية التحتية، والاهتمام بالبيئة والطاقة النظيفة. فتوزيع المخصصات المالية للمرحلة الأولي يغطى أهداف التنمية المستدامة، كما يوضح الشكل التالي.



- **حياه كريمة كأفضل الممارسات الدولية**

في إطار إبراز التجربة على المستوى الدولي، فقد تم تسجيل المبادرة على منصة «SDGs Acceleration Actions» في يوليو 2020، وعلى منصة «SDGs Good Practices» في يوليو 2021. كما حصل المشروع القومي لتطوير قرى الريف المصري «حياة كريمة» على جائزة دبي الدولية لأفضل ممارسات التنمية المستدامة في مجال تخطيط وإدارة البنية التحتية الحضرية، وذلك على هامش القمة العالمية للحكومات التي عُقدت في دبي خلال الفترة من 3 إلى 5 فبراير 2026، وتسلم الجائزة استشاري المشروع شركة «دار الهندسة مصر» .

- **مؤشر جودة الحياة: معدل إتاحة الخدمات الأساسية في قرى حياه كريمة**

هو مؤشر مُركّب يهدف إلى توفير أداة كمية لقياس أثر جهود الدولة في تنمية وتطوير التجمعات الريفية ضمن مبادرة «حياة كريمة»، وانعكاساتها على التنمية المستدامة عبر مقارنة مؤشرات الأداء قبل تنفيذ هذه الجهود وبعده. ويعتمد المؤشر على 6 مؤشرات فرعية تعبر عن الاحتياجات الأساسية، وهي: التغطية بالخدمات التعليمية، والتغطية بخدمات الصرف الصحي، والتغطية بالوحدات الصحية، والتغطية بخدمات شبكات الغاز الطبيعي، والتغطية بخدمات شبكات الألياف الضوئية، والتغطية بالخدمات الرياضية والشبابية.

وقد نتج عن تنفيذ مشروعات مبادرة حياة كريمة (المرحلة الأولى) تحسن في مُعدل إتاحة الخدمات الأساسية (مؤشر جودة الحياة) بـ 70 نقطة مئوية في القرى المنتهية والبالغ عددها 992 قرية بنهاية أغسطس 2026، يخص محافظات الصعيد منها 58%. وتوزيعها يوضحه الشكل التالي.

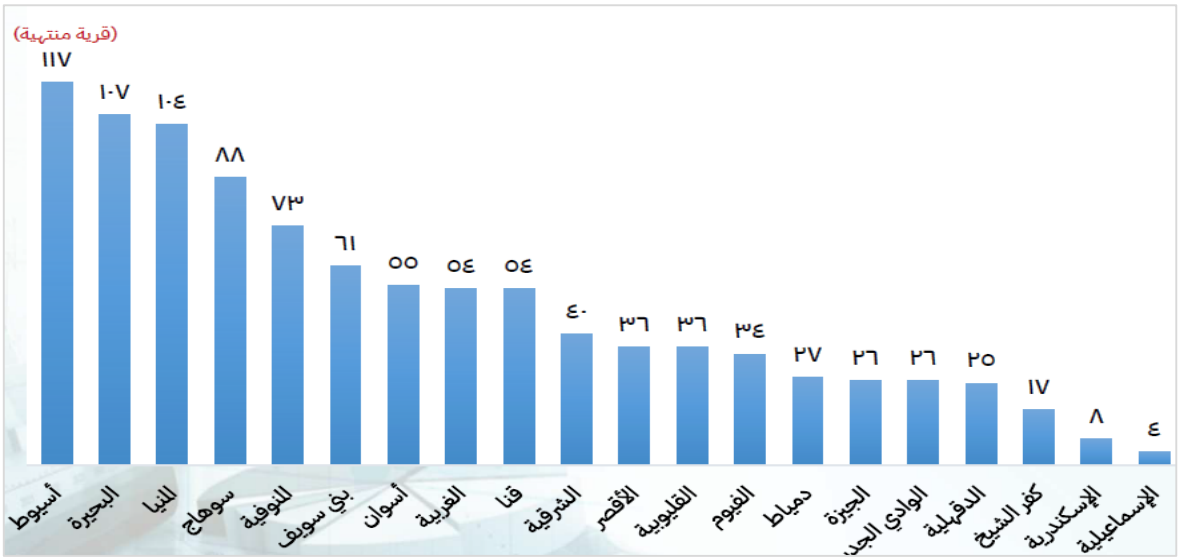

حوكمة الإطار المؤسسي والتنظيمي والتمويلي

تُمثّل «حوكمة الإطار المؤسسي والتنظيمي» وعمليات الصرف والتمويل حجر الزاوية لضمان نجاح مبادرة «حياة كريمة» واستدامتها، إذ تضمن تنسيق الجهود وتكامل الأدوار بين كافة الوزارات والجهات المعنية لتفادي الازدواجية وتوجيه الموارد بكفاءة. كما تؤسس هذه المنظومة لآليات دقيقة في اختيار القرى وحصر المشروعات ذات الأولوية، مع إخضاع التنفيذ ومؤشرات الأداء لمتابعة دورية مستمرة تضمن تحقيق الأثر التنموي المستهدف على أرض الواقع.

- **حوكمة الإطار المؤسسي والتنظيمي**

تم تصميم منظومة للحوكمة والإشراف على تنفيذ المبادرة، وما تتضمنه من تنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، وذلك من خلال مجموعة من اللجان المتكاملة. فقد تم تشكيل لجنة رئيسية بقرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (2700) لسنة 2020، وبعضوية كافة الوزارات/ الجهات المعنية تتولى: وضع الضوابط والمحددات لاختيار القرى والمراكز التي سيتم تطويرها، وحصر المشروعات ذات الأولوية التي تحتاج إليها كل قرية، ومتابعة الموقف التنفيذي للمشروعات. كما تم ميكنة عملية المتابعة بإطلاق أول منظومة الكترونية متكاملة.

وبناء على التقسيم النوعي للتدخلات، تم التو افق على تشكيل 4 لجان فرعية، بيانها على النحو التالي:



- **تنويع مصادر التمويل وحوكمة عملية الصرف**

- إدارة التمويل الحكومي بشكل متكامل: (من خلال لجنة لمراجعة المستخلصات والمطالبات المالية بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).
- شراكة المجتمع المدني: (مبادرة دار وسلامة: مؤسسة ساويرس) و(بروتوكول تعاون: جامعة الجلالة).
- القطاع المصرفي ومؤسسات التمويل: الشمول المالي.

ربط الصرف بمعدلات وجودة التنفيذ: تم التعاقد مع شركة "دار الهندسة مصر" للقيام بالأعمال الاستشارية ومتابعة مشروعات حياة كريمة من خلال مجموعة من المهام أهمها:

- تقديم الدعم للجهة المختصة بمتابعة المشروع لتمكين اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- إعداد جدول زمني عام للمشروع بمراحله المختلفة بناءً على المدة الزمنية الموضوعة وتحديثه طبقًا للمدد الزمنية المتبقية/المتاحة.
- متابعة إدارة وتحديث نظام متابعة المشروعات على شبكة الإنترنت لتمكين متابعة الموقف التنفيذي للمشروعات.
- تحديث نسب التنفيذ طبقًا للجداول الزمنية المخططة والتفتيش على إجراءات ضبط الجودة التي تقوم بها الجهات المنفذة.
- رفع التقارير الدورية بمعدلات التنفيذ والملاحظات على إجراءات ضبط الجودة والتحديات التي ما زالت تواجه المشروعات وتقدير المخاطر المصاحبة لها وما هو متوقع لتأثيرها على مدة التنفيذ والتكلفة.

- **توفير التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر**

تم توجيه قروض ميسرة بحوالي 141.4 مليار جنيه، منها 75% موجه لريف الوجه القبلي، وذلك خلال الفترة (يوليو 2021 – يونيو 2026)، استفاد منها ما يزيد عن 3.2 مليون مستفيد.



مؤشرات تحسن الخدمات والبعد الاقتصادي وفرص العمل

- **مؤشرات تحسن الخدمات**

- خدمات التعليم قبل الجامعي: تم الانتهاء من إنشاء وتطوير وتجهيز كافة الفصول المدرسية بإجمالي 15 ألف فصل، يخص محافظات الصعيد منها 54 .% وتتوزع هذه الفصول بين 6657 فصل توسعات بنسبة 44%، و4357 فصل إنشاء جديد بنسبة 29%، و4248 فصل تم إحلالها بنسبة 27%، مع تصدر محافظات مثل البحيرة (2623 فصلًا) وسوهاج (1601 فصل) والمنيا (1419 فصلًا) وأسيوط (1224 فصلًا) لأعلى أعداد الفصول.
- وحدات الرعاية الصحية الأساسية وإتاحة المستشفيات المركزية وفق معايير منظومة التأمين الصحي الشامل، حيث تم الانتهاء من الأعمال الإنشائية لعدد 998 وحدة صحية (يخص محافظات الصعيد منها 60%) ولثلاث مستشفيات مركزية. وتتصدر محافظتي المنيا وسوهاج أعلى عدد من الوحدات الصحية بـ 157 وحدة لكل منهما، تليهما البحيرة (131 وحدة) ثم أسيوط (118 وحدة) وقنا (73 وحدة).
- وحدات الإسعاف: تم الانتهاء من إنشاء وتطوير وتجهيز 367 وحدة إسعاف، يخص محافظات الصعيد منها 56%، وتتصدر محافظة البحيرة أعلى عدد من الوحدات بـ 55 وحدة، تليها أسيوط (39 وحدة) ثم سوهاج (35 وحدة) والمنيا (33 وحدة) وأسوان (32 وحدة).
- خدمات مراكز الشباب: تشير بيانات ممارسة النشاط الرياضي إلى بلوغ النسبة 25.3% على مستوى إجمالي الجمهورية (57% في الريف مقابل 43% في الحضر). وقد تم الانتهاء من إنشاء وتطوير وتجهيز 983 مركز شباب، تتصدرها محافظة البحيرة بـ 168 مركزًا، تليها أسوان (158 مركزًا) ثم أسيوط (82 مركزًا) والفيوم (68 مركزًا) والمنوفية (64 مركزًا).
- تنمية الأنشطة الثقافية والفنية ضمن المبادرة خلال الفترة من 2021 إلى 2026، استفاد منها 185 ألف مواطن في 13 محافظة عبر تنظيم فعاليات متنوعة تشمل عروض الفنون الشعبية والورش الفنية والحرف التراثية واكتشاف المواهب والأمسيات الشعرية، إلى جانب مبادرة «أنت الحياة». كما شملت هذه الجهود توفير 6 مكتبات متنقلة باعتمادات 15 مليون جنيه، و8 مسارح متنقلة بتكلفة كلية بلغت 50 مليون جنيه.
- تعزيز محو الأمية للشريحة العمرية (15 سنة فأكثر) بقرى المرحلة الأولى خلال الفترة من 2021حتى يونيو 2026، حيث تم محو أمية 834 ألف مواطن، منهم 533 ألف مواطن في قرى محافظات الصعيد بنسبة 64%. وتتصدر محافظة سوهاج قائمة المستفيدين بـ 176.3 ألف مواطن، تليها المنوفية (106.9 ألف) ثم البحيرة (104.1 ألف) والمنيا (93.0 ألف) وأسيوط (81.6 ألف) وبني سويف (71.7 ألف).
- وصلات المياه والصرف الصحي المنزلية: تم تنفيذ نحو 488 ألف وصلة مياه منزلية، يستفيد منها قرابة مليوني مواطن، إلى جانب تنفيذ نحو 1.45 مليون وصلة صرف صحي منزلية، يستفيد منها قرابة 6 ملايين مواطن.
- خدمات الغاز الطبيعي والاتصالات: سجل عدد المشتركين في خدمة الغاز الطبيعي زيادة بنسبة 644%، بما يعادل نحو 761 ألف مشترك جديد. كما ارتفع عدد المشتركين في خدمة الإنترنت بنسبة 93%، مع إضافة نحو 299.8 ألف مشترك جديد، يستفيد منها قرابة 1.2 مليون مواطن.

- الخدمات المالية: تم تغطية جميع الوحدات المحلية بماكينات الصراف الآلي، إلى جانب تحسن مؤشر الشمول المالي بنحو 22 نقطة مئوية، ليصل إلى 77.4%. كما تم إنشاء وتطوير 361 فرع للبنوك (إنشاء 29 فرع، تطوير ورفع كفاءة 332 فرع) منها 58% بقرى محافظات الصعيد.

- **الأبعاد الاقتصادية وفرص العمل**

تمثل التنمية الاقتصادية أحد المكونات الأساسية لمبادرة «حياة كريمة»، بحيث يتكامل تطوير البنية الأساسية والخدمات مع تحسين فرص العمل والدخل، ودعم الأنشطة الإنتاجية داخل القرى. وقد كان لمشروعات المبادرة تأثير في توفير فرص العمل، سواء بصورة مباشرة من خلال تنفيذ المشروعات، أو بصورة غير مباشرة من خلال تنشيط الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها. فنحو 45% من فرص العمل التي وفرتها الشركات المنفذة داخل القرى كانت من نصيب أبناء القرى المستفيدة. كما وفرت مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي نحو 95 ألف فرصة عمل مؤقتة، وهو ما يعكس جانبًا من الأثر التشغيلي للمشروعات، إلى جانب أثرها في تحسين مستوى الخدمات.

وتم إعطاء أولوية لتوطين الصناعة المحلية من خلال زيادة الاعتماد على المكونات المحلية في تنفيذ المشروعات. فقد بلغت نسبة المكون المحلي في إجمالي التعاقدات على توريد المعدات الكهروميكانيكية نحو 60%، بما يسهم في دعم الصناعة المحلية وتحقيق وفر في العملة الأجنبية.

وفيما يتعلق بالشمول المالي، فقد ساعدت المبادرة على تحقيقه من خلال التوسع في إتاحة الخدمات المالية داخل الوحدات المحلية، سواء من خلال ماكينات الصراف الآلي أو القروض الميسرة وتمويل المشروعات. ويمثل هذا الجانب أحد المسارات الداعمة للأنشطة الاقتصادية، خاصة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال تحسين فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية.

كما تم الاهتمام بالأثر الاقتصادي والبيئي لبعض التدخلات، ومن بينها التوسع في توصيل الغاز الطبيعي، وما يرتبط بذلك من تقليل الاعتماد على أسطوانات البوتاجاز، وما يترتب عليه من آثار تتعلق بالإنفاق الأسري وتوفير العملة الأجنبية والانبعاثات الكربونية. ويعكس ذلك الترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تصميم التدخلات التنموية للمبادرة.

المبادرات المكملة – القرية الخضراء والقرية المنتجة

- **القرية الخضراء وشهادة ترشيد**

انطلاقًا من حرص وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على ترسيخ الاستدامة البيئية كركيزة أساسية للتطوير الريفي، تم تنفيذ عددًا من المبادرات المرتبطة بتعزيز استدامة التنمية في القرى، وفي مقدمتها مبادرة «القرية الخضراء»، التي تستهدف دعم التحول نحو مجتمعات ريفية أكثر استدامة من الناحية البيئية، من خلال مجموعة من المعايير التي تتعلق بكفاءة استخدام الموارد وتحسين البيئة العمرانية والخدمات العامة.

كما حصلت عدة قرى، التي ارتبطت بالمبادرة، على شهادة «ترشيد» الدولية، وهي قرية فارس بمحافظة أسوان عام 2022، وقرية نهطاي بمحافظة الغربية عام 2023، وقرية شما بمحافظة المنوفية، وقرية اللواء صبيح بمحافظة الوادي

الجديد عام 2024، وقرية الحصص بمحافظة الدقهلية عام 2025. كما يجري استكمال إجراءات تأهيل 15 قرية من قرى المرحلة الأولى للحصول على شهادة «ترشيد» للمجتمعات الريفية الخضراء، والانتهاء من 11 زيارة ميدانية لعدد 11 قرية، مع الإعداد لتنفيذ زيارات للقرى التسع المتبقية.

وتضمنت معايير التأهيل جوانب متعددة، من بينها الاهتمام بالمساحات الخضراء والأشجار والطرق، وتوافر أماكن عبور المشاة ومواقف الدراجات، وتنظيم المواقف الداخلية والخارجية، وتحسين إتاحة المرافق والخدمات الأساسية، وتوفير التيسيرات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة، إلى جانب إدارة مخلفات البناء والتوعية المجتمعية بأهمية الاستدامة البيئية. ويعكس ذلك أن مفهوم القرية الخضراء لا يقتصر على زيادة المساحات الخضراء، وإنما يشمل تحسين البيئة العمرانية والخدمات والممارسات اليومية داخل القرية.

- **دوروزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في مبادرة القرية المنتجة**

فيما يتعلق بمبادرة «القرية المنتجة»، قامت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتنسيق مع وزارات الصناعة والزراعة واستصلاح الأراضي والتنمية المحلية والبيئة، بهدف تفعيل المبادرة ودعم إنشاء التجمعات الإنتاجية، وتوفير فرص عمل جديدة، والبناء على ما تحقق في المرحلة الأولى من «حياة كريمة»، مع التركيز على الصناعات الزراعية وتحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة.

وفي هذا الإطار، أعدت الوزارة استمارات لتقييم الوحدات المحلية القروية وحصر التدخلات المرتبطة بالمبادرة، كما تم تصميم برنامج تدريبي متكامل من خلال مركز مصر لريادة الأعمال والابتكار، يستهدف بناء قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في القرى المستهدفة. ويرتكز البرنامج على أربع مجالات أساسية، هي مهارات تطوير الأعمال، والثقافة والإدارة المالية، والمهارات الرقمية، والتنمية المستدامة.

كما تم إعداد مؤشر «الميزة النسبية الريفية»، الذي يضم 15 مؤشرًا فرعيًا، تم تجميع بياناتها بالاعتماد على 11 مصدرًا متنوعًا، وتشمل هذه المؤشرات مدى استفادة السكان من تمويل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ومعدلات إتاحة خدمات مياه الشرب والصرف الصحي والغاز الطبيعي وشبكات الألياف الضوئية، وإتاحة الأسواق التجارية ومراكز تجميع الألبان ونقاط الشرطة ومكاتب البريد والبنوك وماكينات الصراف الآلي، إلى جانب موقف انتهاء تدخلات «حياة كريمة»، والتخصص في الزراعات القابلة للتصنيع والتجارة والصناعات القائمة، وتوافر الأراضي والمباني.

ويستهدف هذا المؤشر التعرف على المقومات والأنشطة الاقتصادية التي يمكن البناء عليها في كل قرية، وتحديد المجالات التي تمتلك فيها القرى مزايا نسبية يمكن توظيفها في دعم الإنتاج والتشغيل.

كما قامت الوزارة بدمج معيار جديد بشأن "دعم جهود التنمية الاقتصادية الريفية في مبادرة القرية المنتجة" ضمن معايير مبادرة "حوافز تميز الأداء في إدارة الاستثمار العام على المستوى المحلي للعام المالي 2027/26"، بهدف تحفيز المحافظات على دعم المشروعات والأنشطة الإنتاجية بالقرى المستهدفة.

المشاركة المجتمعية والمتابعة وقياس الأثر

- **تطبيق شارك**

تُولي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أهمية خاصة لمشاركة المواطنين في متابعة تنفيذ المشروعات التنموية، باعتبارهم المستفيدين الأساسيين من التدخلات، وبما يتيح التعرف على احتياجاتهم ومقترحاتهم ومدى رضاهم عن الخدمات المقدمة. وفي هذا السياق، تم إطلاق تطبيق «شارك 2030»، في ديسمبر 2019، خلال فعاليات الدورة الثالثة والعشرين لمعرض القاهرة الدولي للاتصالات والتكنولوجيا.

ويهدف التطبيق إلى توعية المواطنين بالبرامج والمشروعات التنموية ومؤشرات الأداء المرتبطة بها في مختلف القطاعات، وإتاحة قاعدة بيانات تفصيلية عن المشروعات والمبادرات التي تنفذها الدولة، بما يسمح للمواطنين بالمشاركة في المتابعة واقتراح المبادرات والمشروعات ذات الأولوية. ويتضمن التطبيق بيانات تفصيلية لنحو 10 آلاف مشروع في إطار المرحلة الأولى من «حياة كريمة». وقد تم إدراج التطبيق على منصة «SDGs Acceleration Actions»، في ضوء دوره في تعزيز المشاركة المجتمعية ونشر الوعي بالخطط والبرامج التنموية.

- **مسح قياس جودة الحياة وتطلعات المواطنين في قرى حياه كريمة**

يستهدف تنفيذ المسح الميداني دراسة واقع الأسر المعيشية في القرى المستهدفة، من خلال التعرف على خصائص الأسر والأفراد والمساكن والممتلكات، وقياس مدى معرفة المواطنين بالخدمات المقدمة واستخدامهم لها واستفادتهم من الفرص المتاحة، إلى جانب قياس مستوى رضاهم عن الخدمات، والتعرف على المعايير والأعراف الاجتماعية السائدة وتطلعات المواطنين ومقترحاتهم لاستدامة التنمية.

وقد شمل المسح 238 قرية بإجمالي 15 ألف أسرة معيشية، وتناول عددًا من المجالات التنموية، من بينها البنية الأساسية، بما يشمل المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات والغاز، فضلًا عن التعليم والصحة، بما في ذلك الصحة الإنجابية، والعمل والتدريب والبيئة والدعم والتحويلات الحكومية. ويعكس هذا المسح توجهًا نحو الاستفادة من البيانات الميدانية في تقييم نتائج المبادرة، وعدم الاكتفاء بمؤشرات الإنفاق أو أعداد المشروعات المنفذة.

- **حالة التنمية في الريف قبل وبعد حياة كريمة**

ارتفعت نسبة القرى المتوافر بها شبكة مجاري عامة من 25.7% عام 2015 إلى 34.8% عام 2020، وارتفعت نسبة القرى المتوافر بها وصلات غاز طبيعي من 2.8% إلى 7.4%، في حين ارتفعت نسبة القرى المتوافر بها أبراج لشبكات المحمول من 51.2% إلى 52.3%. كما تحسنت جودة الخدمات وخاصة التحديات المتعلقة بانقطاع الكهرباء والمياه بصورة يومية، وحالة الطرق الرئيسية المرصوفة وغير المرصوفة، بما يوضح طبيعة التحديات الخدمية التي كانت قائمة في الريف.

وفيما يتعلق بالطرق المحلية، فقد تم توفير 3 مليارات جنيه للطرق المحلية ضمن خطة العام المالي 2027/2026. ويأتي ذلك في سياق استمرار الاهتمام بتطوير البنية الأساسية، باعتبارها أحد المكونات المهمة لتحسين الاتصال بين القرى والمراكز وتيسير الوصول إلى الخدمات والأنشطة الاقتصادية.

	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٦
نسبة القرى المتوفر بها شبكة مجارى عامة	٪٢٥,٧	٪٣٤,٨	↑
نسبة القرى المتوفر بها شبكة عامة للمياه متصلة بالمساكن	٪٩٦,٥	٪٩٦,٥	↑
نسبة القرى المتوفر بها وصلات غاز طبيعي	٪٢,٨	٪٧,٤	↑
نسبة القرى المتوفر بها أبراج لشبكات المحمول	٪٥١,٢	٪٥٢,٣	↑
نسبة القرى التي ينقطع بها التيار الكهربائي بشكل يومي	٪٢٢,٨	٪١,٩	↓
نسبة القرى التي ينقطع بها المياه بشكل يومي	٪١٣	٪١٢	↓

الدروس المستفادة وموقف المرحلتين الثانية والثالثة

يمكن الخروج بعدد من الدروس المستفادة من تنفيذ المرحلة الأولي، وفى مقدمتها أهمية التخطيط المسبق وتحديد الاحتياجات قبل بدء التنفيذ، والتنسيق بين الجهات المعنية، وربط التمويل بمعدلات الإنجاز وجودة التنفيذ، إلى جانب ضرورة توافر البيانات والمؤشرات التي تساعد في متابعة النتائج وقياس الأثر. وأهمية التكامل بين تطوير البنية الأساسية وتحسين الخدمات وتنمية الأنشطة الاقتصادية، بحيث تصبح مشروعات التطوير مدخلًا لتحسين جودة الحياة وتوسيع فرص التنمية داخل القرى.

فيما يتعلق بالمرحلة الثانية، فقد تم إدراج مخصصات بقيمة 27.5 مليار جنيه للبدء في تنفيذ مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي ضمن خطة 2027/2026، وتستهدف المرحلة 1667 قرية موزعة على 52 مركزًا، ويبلغ عدد السكان المستهدفين نحو 21.4 مليون مواطن.

أما المرحلة الثالثة، فقد بدأت مرحلة التخطيط لتحديد احتياجات القرى، والبدء في إعداد تصميمات مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي. وتشمل المرحلة 1516 قرية موزعة على 67 مركزًا، ويبلغ عدد السكان المستهدفين نحو 16.4 مليون مواطن.

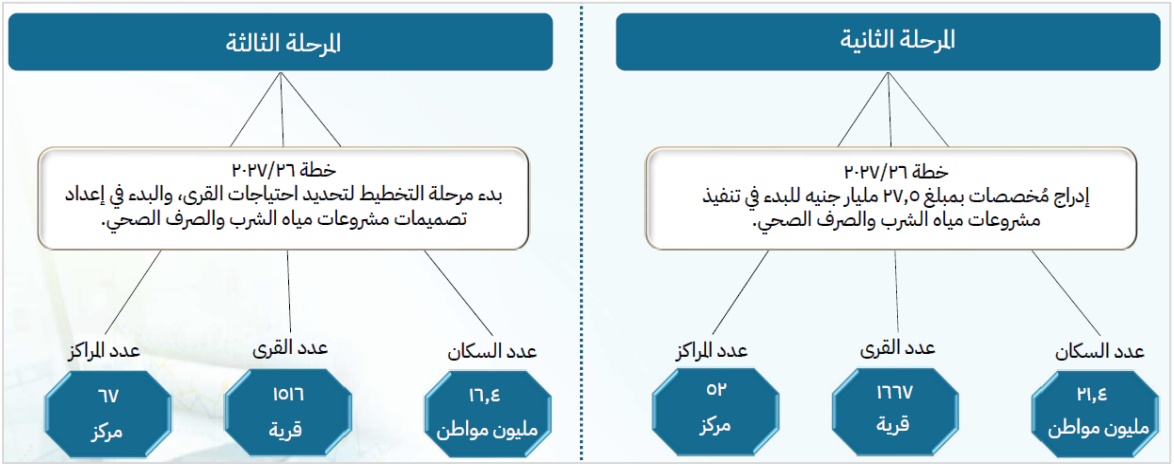

المداخلات:

بدايةً قدمت **الدكتورة/ أمل زكريا** الشكر الجزيل للمتحدثين **الدكتور/ ولاء جاد الكريم والدكتور/ جميل حلمي** على الطرح الثري والشامل والمتميز، والذي اختُتم بالتأكيد على أن ما تحقق في مبادرة حياه كريمة في الريف المصري، يعكس نجاحات ملموسة، مع أهمية مواصلة العمل لتحقيق المستهدفات في المرحلتين الثانية والثالثة، في ضوء الدروس المستفادة من المرحلة الأولي.

وقد تناولت المداخلات العديد من التعليقات والأسئلة وذلك على النحو التالي:

- أهمية الاهتمام بمرحلة ما بعد تنفيذ المبادرة، في ضوء البحث الذي سبق أن أجراه المعهد بعنوان «ما بعد حياة كريمة؟»، والذي تناول أهمية صيانة الأصول التي أنشأتها الدولة وتشغيلها، وضمان استدامتها والحفاظ عليها، في ضوء ضخامة الاستثمارات المنفذة.
- ضرورة تقييم الأثر الفعلي للمبادرة على حياة المواطنين، وعدم الاكتفاء بحجم الاستثمارات والمشروعات المنفذة، مع التحقق من مدى شعور المواطنين بتحسن حقيقي في مستوى معيشتهم.
- سرعة استجابة المسؤولين عن المبادرة والوزارات للملاحظات التي ظهرت خلال المراحل الأولى، وإجراء التعديلات اللازمة على بعض المشروعات التي لم تحقق النتائج المتوقعة، بما يعكس إيجابية التنسيق بين الوزارات باعتباره أحد أبرز الجوانب الإيجابية للمبادرة.
- وجود تحديات مرتبطة بتنازع الاختصاصات بين الجهات خلال فترة بداية التنفيذ، ومن بينها الخلافات المتعلقة بتبعية الأراضي للوزارات المختلفة، وأهمية آليات التنسيق في تجاوز هذه المشكلات، إلى جانب التعرف على أبرز التحديات التي واجهت المبادرة وآليات التعامل معها.
- ضرورة التعرف على أسباب ارتفاع تكلفة المرحلة الأولى إلى نحو 435 مليار جنيه، بما يعادل قرابة ضعف ما كان مخططًا له، وتحديد ما إذا كان ذلك يرجع إلى قصور في التخطيط أم إلى تحديات التنفيذ.
- في ضوء ضخامة التمويل المخصص للمرحلة الأولى، والذي تراوح بين 400 و450 مليار جنيه، إلى جانب التمويل المخصص للمرحلة الثانية، ومن ثم من الضروري تقييم ما تحقق من نقلة نوعية في الريف المصري على مستويات متعددة.
- ضرورة الحد من الفجوة بين التخطيط والتنفيذ، مع مراعاة أن حدوث انحرافات في التكلفة والوقت قد يكون أمرًا واردًا، لكن ينبغي ألا تصل إلى مستويات كبيرة، مثل مضاعفة التكلفة المخططة.
- أهمية تناول المبادرة من منظور قضايا علم الاجتماع الريفي، وعدم الاكتفاء بتطوير البنية التحتية ومجمعات الخدمات لمعالجة التحديات المرتبطة بالتحضر والهجرة من الريف إلى المدن، إذ لا تزال الفجوة في الأجور والفرص المهنية المتخصصة بين الريف والحضر تمثل تحديًا، فضلًا عن الحاجة إلى تحسين ظروف العمل الزراعي، وضرورة التعرف على مدى تغير معدلات الهجرة من الريف إلى المدن قبل تنفيذ المبادرة وبعدها، باعتبار ذلك مؤشرًا على استقرار السكان في مناطقهم.

- استمرار بعض التحديات النوعية المرتبطة بالتنمية الريفية المستدامة، رغم ما تحقق من تطوير للبنية التحتية والفصول الدراسية والوحدات الطبية، ومن بينها التسرب من التعليم، والحاجة إلى دمج التكنولوجيا في التعليم الريفي، ورعاية الموهوبين، إلى جانب ضرورة الاهتمام بالصيانة بعد تسليم المشروعات، ومعالجة نقص الكوادر البشرية من المدرسين والأطباء، وعدم كفاية الميزانيات التشغيلية في بعض المواقع.
- أهمية تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال في دعم المبادرة، مع اقتراح مساهمتهم في تمويل المرحلة الثانية، بما يساعد على توفير الميزانيات التشغيلية وضمان استدامة جودة الخدمات، بدلًا من الاعتماد الكامل على التمويل الحكومي.
- أهمية التوسع في جهود التغير الاجتماعي والثقافي، من خلال برامج التوعية بالتكيف مع التحولات التكنولوجية، والحفاظ على التراث والحرف الأصيلة، ودمج ذوي الهمم في الأنشطة الإنتاجية، إلى جانب ما تحقق من توصيل الكابلات والألياف الضوئية إلى الوحدات السكنية، وتنفيذ القوافل التوعوية بشأن الزيادة السكانية والزواج المبكر.
- وجود جدل حول تخصيص نحو 60 مليار جنيه لتبطين الترع، ومدى ملاءمة التبطين لطبيعة الأراضي الطينية، مقارنة بالأراضي الصحراوية أو ذات الطبيعة الخاصة، فضلًا عن ملاحظات بشأن عدم وصول التبطين إلى نهايات بعض الترع، ورأي بعض المتخصصين بأن التطهير قد يكون أنسب في حالات معينة، وهو ما أثار نقاشًا بين أساتذة متخصصين في الري والاقتصاد الزراعي.
- أهمية إعادة تأهيل الترع بصورة متكاملة، وعدم الاقتصار على التبطين، في ضوء ما نُقل عن مسؤولين بوزارة الموارد المائية والري بشأن عدم حاجة بعض الترع إلى التبطين. مع وجود مشكلات تتعلق باستدامة أعمال تبطين الترع، في ضوء عودة المخلفات والقمامة إلى بعض الترع التي جرى تبطينها، بل وتعرض بعض مجاريها للردم.
- أهمية توفير الدعم الفني والتمويلي لمواجهة التغيرات المُناخية، ومعالجة مشكلات تفتيت الحيازات الزراعية، وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج والتسويق، إلى جانب ضرورة ربط القروض متناهية الصغر بسلاسل الإمداد والشركات الكبرى، لضمان استدامة استفادة المرأة الريفية من برامج التمكين الاقتصادي.
- ضرورة تفعيل دور الجمعيات الأهلية والتعاونيات والجمعيات الزراعية، إذ اقتصر دور بعض الجمعيات الأهلية على حصر البيانات وتوزيع المساعدات، بينما تبرز أهمية إشراكها في صنع القرار وتحديد الأولويات، باعتبار الجمعيات التعاونية والزراعية ذراعًا اقتصاديًا وتسويقيًا مهمًا لاستدامة المشروعات الإنتاجية.
- ضرورة مراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية للريف المصري، في ضوء اختلاف الحياة في القرى عن المدن، وعدم إمكانية معالجة الفقر متعدد الأوجه من خلال الأرقام والمؤشرات وحدها، بما يتطلب فهم الأعراف والتقاليد السائدة في الريف.
- أهمية الجهود الممتدة لتغيير نوعية الحياة في الريف، استنادًا إلى الخبرة السابقة في العمل بمشروع «شروق» والنزول إلى القرى، خاصة فيما يتعلق بتشجيع تعليم المرأة، والحد من الأمية والإنجاب المبكر، وزيادة الاستفادة من الخدمات الصحية، وإقناع الأسر بأهمية خروج المرأة للعمل، حتى إذا كانت فرص العمل أو المؤسسات التعليمية تقع في قرى مجاورة.

- ضرورة ألا تقتصر التنمية البشرية على تحسين البنية الأساسية، مثل الصرف الصحي والكهرباء، رغم أهميتهما، بل تمتد إلى معالجة المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في نوعية حياة المواطنين، وبخاصة المرأة.
- وجود مشكلة مرتبطة بالبناء على الأراضي الزراعية، وما تثيره من تساؤلات حول كيفية إقناع المواطنين بالحفاظ على الرقعة الزراعية، في الوقت الذي يواجهون فيه احتياجات سكنية متزايدة، وصعوبة التوفيق بين متطلبات السكن والحفاظ على الأراضي الزراعية.
- ضرورة التمييز بين الهجرة غير الشرعية والهجرة الشرعية، والتعامل مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بعض المواطنين إلى مغادرة القرى شديدة الفقر، وما يظهر من آثار ذلك في المدن، مع التأكيد على أهمية تحسين جودة حياة الإنسان في القرية ومعالجة الظروف التي تدفعه إلى الهجرة.
- ضخامة مشروع حياة كريمة وأهميته، ولا سيما توجيه جانب كبير من استثماراته إلى محافظات الصعيد، مع ملاحظة أن التركيز الأساسي للمبادرة ينصب على الخدمات، في حين لم يحظَ جانب الإنتاج بالاهتمام الكافي.
- أهمية الاهتمام بالإنتاج الزراعي باعتباره مصدرًا أساسيًا لدخول سكان الريف، وضرورة تحسينه حتى يتمكن المواطنون من الاستفادة المستدامة من الخدمات التي توفرها المبادرة، مع تبني مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي يحقق التكامل بين الإنتاج والخدمات، والاستفادة من التجارب السابقة في مصر، ومنها إنشاء المجلس الدائم للإنتاج القومي ثم المجلس الدائم للخدمات عقب ثورة يوليو 1952، ودمجهما لاحقًا في لجنة التخطيط القومي، فضلًا عن تجربة مشروع "شروق".
- ضرورة ترتيب أولويات النهوض بالإنتاج الزراعي بصورة مناسبة، وإمكانية تنفيذ بعض التدخلات الإنتاجية دون انتظار استكمال جميع مشروعات البنية التحتية، مع الاهتمام بمشكلات تفتت الحيازات الزراعية و"البعثرة المحصولية"، التي ارتبطت، بالتغيرات التي شهدها القطاع الزراعي عقب تحرير الزراعة في عامي 1993 و1994.
- التأثير السلبي الكبير لإلغاء نظام الدورة الزراعية الموحدة على الإنتاجية الزراعية، وأهمية إعادة النظر في هذا الجانب بما قد يسهم في زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتخفيف الحاجة إلى التوسع الأفقي في الزراعة.
- تثور تساؤلات بشأن التوجه نحو إنشاء مشروعات زراعية جديدة، مثل مشروع الدلتا الجديدة، مع استمرار المشكلات المزمنة في الزراعة القائمة، ومدى قابلية هذه المشروعات للاستدامة في ظل ندرة المياه والاعتماد على المياه المعالجة، وما قد يرتبط بذلك من تغير خصائص المياه وزيادة الملوحة وتأثيراتها المحتملة على التربة والإنتاج الزراعي.
- الحاجة إلى تعزيز دور وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في المبادرة، في ضوء عدم وصوله إلى المستوى الكافي، وزيادة الاهتمام بالتخطيط الزراعي والإنتاج في المراحل المقبلة، بدلًا من استمرار اختلال ترتيب الأولويات.
- وجود مشكلات في التنسيق والتخطيط ظهرت في بعض المشروعات، مثل الانتهاء من إنشاء مبانٍ مدرسية دون استكمال تجهيزاتها، أو إنشاء محطات معالجة دون توافر جميع المدخلات اللازمة لتشغيلها، بما يستدعي معالجة هذه الجوانب لضمان تكامل المشروعات وتحقيق أهدافها.
- ضرورة الالتزام بالحيز الجغرافي المحدد للقرى عند تنفيذ المشروعات، في ضوء ما تؤدي إليه ضغوط بعض الأهالي على جهات التنفيذ للتوسع خارج الحيز العمراني من زيادة تكلفة المشروعات وإطالة مدة تنفيذها، ومن ثم تأخر استفادة المواطنين منها.

- أهمية برامج الحماية الاجتماعية التي تنفذها الدولة المصرية، وبخاصة برنامج «تكافل وكرامة»، في ضوء ما يلمسه المواطنون من أثرها في تخفيف أعباء الفقر عن الأسر المصرية.
- ضرورة الاهتمام بالبعد الاجتماعي المرتبط بالشباب والنشء، باعتبارهما من المقومات الأساسية للدولة المصرية، من خلال إطلاق برنامج وطني لتجنب تعاطي المخدرات والمنشطات من جانب الشباب، على غرار المبادرات الصحية القومية، في ضوء وجود مؤشرات تدعو إلى القلق.
- أهمية تحديد رؤية متكاملة لشكل الريف المصري المستهدف، باعتبار ذلك نقطة البداية في التخطيط للمبادرة.
- ضرورة التعامل مع التغير في نسبة سكان الريف في ضوء الزيادة المستمرة في عددهم المطلق، مع أهمية تحديد العدد الأمثل للسكان الذي يمكن أن يستوعبه الريف، وكيفية توجيه الزيادة السكانية إلى مناطق أخرى خارج الوادي، مع توفير فرص العمل المناسبة لهم.
- أهمية الاستدامة باعتبارها أحد أهم التحديات، في ضوء احتمال تأثير سرعة تنفيذ المشروعات في كفاءة الإنفاق وجودة التنفيذ، وعدم اقتصار تقييم المبادرة على مؤشرات الإنجاز المادي.
- ضرورة وضع مؤشرات أداء رئيسية لقياس الاستدامة الفنية والتشغيلية، تشمل مدى جاهزية المشروعات للتشغيل، وكفاءة عملها، وسرعة معالجة الأعطال، ومدى تطبيق الصيانة الوقائية، إلى جانب مؤشرات الاستدامة المالية والتمويل والمشاركة المجتمعية.
- أهمية قياس الأثر التنموي للمشروعات، وتفعيل الحوكمة المجتمعية، ووضع آليات مستمرة لمتابعة التشغيل والصيانة، وعدم اعتبار المشروع منتهيًا بمجرد إنشاء المبنى أو تسليمه.
- ضرورة قياس درجة رضاء المواطنين بصورة دورية، والتعرف على مدى استفادتهم من المشروعات، إلى جانب تدريب العاملين والموظفين، واستمرار متابعة مؤشرات الاستدامة حتى بعد مرور عشر سنوات أو خمس عشرة سنة على افتتاح المشروعات.
- ضرورة تحديد مدى قدرة القائمين على المبادرة على قياس ما إذا كانت قد حققت تنمية مستدامة وتحسنًا حقيقيًا قابلًا للقياس في جودة حياة المواطنين، أم أن التقييم لا يزال يركز بصورة أساسية على الإنجازات المادية وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات خلال فترة التنفيذ.
- أهمية ألا يقتصر قياس الأثر التنموي على عدد المشروعات المنفذة، بل يمتد إلى قياس انعكاساتها على جودة حياة المواطنين على المدى الطويل، من خلال مؤشرات كمية وكيفية تقيس التغير في مستويات الدخل وفرص العمل والعدالة الاجتماعية والتمكين الاقتصادي.
- ضرورة التعرف على آليات ضمان استمرار النتائج بعد انتهاء تنفيذ المبادرة، ومدى توافر دراسات مقارنة موثقة توضح التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على الأسر المستفيدة قبل تنفيذ المبادرة وبعدها، ومدى استمرار هذه التغيرات.
- أهمية المؤشرات الرقمية التي تضمنها العرض في توضيح حجم الإنجاز، وما أحدثته المبادرة من تأثيرات ملموسة في عدد من المحافظات، ومن بينها محافظة المنيا، التي شملت المرحلة الأولى بها خمسة مراكز ونحو 187 قرية، من بينها مركز أبو قرقاص.

- أهمية ما تحقق في مجال إنشاء المستشفيات والوحدات الصحية، وما ارتبط به من دخول منظومة التأمين الصحي الشامل إلى محافظة المنيا، باعتباره تطورًا مهمًا في محافظة كبيرة من حيث عدد السكان.
- هناك تساؤلات حول مرحلة ما بعد تنفيذ المرحلة الأولى، في ضوء وجود مشروعات لم يكتمل تنفيذها بالكامل، وأخرى تم استلامها مع استمرار بعض الأعمال بها، فضلًا عن تفاوت نسب الإنجاز في عدد من المشروعات. ومن ثم مدى الجاهزية الفعلية لبدء المرحلتين الثانية والثالثة، في ظل الحديث عن بدء المرحلة الثانية في يناير، والمرحلة الثالثة في عام 2028، بينما لا تزال بعض مشروعات المرحلة الأولى بحاجة إلى الاستكمال.
- ضرورة توضيح مصادر التمويل الذي بلغ نحو 435 مليار جنيه، وما إذا كان تمويلًا محليًا بالكامل أم يتضمن مساعدات إنمائية رسمية، مع بيان مصادر هذه المساعدات والدول المانحة. ومن ثم أهمية التعرف على نسبة التمويل المحلي إلى التمويل الأجنبي ضمن إجمالي تمويل المبادرة، وذلك في ضوء التوجه العالمي نحو انخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول النامية في ظل الظروف الاقتصادية الدولية، والاعتقاد بأن جزءًا كبيرًا من بعض المشروعات يعتمد على المساعدات الإنمائية الرسمية.
- أهمية المبادرة باعتبارها تجربة رائدة قائمة على أسس علمية، إلى جانب أهمية عرض تجربة مشروع «شروق» ضمن المبادرات السابقة ذات الصلة بالتنمية الريفية.
- وجود تحديات تواجه تنفيذ المشروع، من بينها أسباب تأخر المرحلة الثانية رغم وجود عدد كبير من الإدارات المعنية بمتابعة المبادرة، وما يترتب على هذا التأخير من ارتفاع الأسعار وزيادة تكلفة تنفيذ المشروعات مقارنة بالتقديرات السابقة.
- ضرورة وضع تصور مستقبلي لشكل القرية المصرية، وما يترتب عليه بالنسبة إلى المزارعين والفلاحين، وكيفية توفير السكن المناسب لهم مع الحفاظ على الرقعة الزراعية والحد من البناء عليها.
- ارتباط بعض التحديات بمشكلات اجتماعية، مثل تفتت الأسرة والهجرة الداخلية إلى القاهرة والهجرة غير الشرعية وتعاطي المخدرات، بما يستدعي التركيز على هذه التحديات لضمان تحقيق المبادرة لأهدافها المخططة.
- أهمية الاستفادة من تجربة مشروع «البسايسة» بمحافظة الشرقية، الذي استهدف معالجة مشكلة ضيق المساحة المتاحة للقرى من خلال تخصيص أراضٍ في المناطق الصحراوية وإنشاء تجمعات عمرانية جديدة مرتبطة بالقرى الأصلية. ومن ثم أهمية فكرة إنشاء مستوطنات صحراوية موازية للقرى، تتوافر بها مقومات التنمية، ومنها الكهرباء الشمسية، مع الاعتماد على القوى والتمويل الاجتماعي ورأس المال الاجتماعي.
- ضرورة وضع تصور واضح لكيفية إدارة القرى بعد تنفيذ المشروعات، في ضوء إلغاء نظام العُمد منذ عام 1984، مع أهمية إعادة النظر في نظم الإدارة المحلية، بما يتيح وجود عمدة أو رئيس للقرية وممثلين عن المجتمع أو لجنة من المجتمع المدني للمشاركة في إدارة المشروعات.
- ضرورة تجاوز مفهوم التنمية البشرية في القرى، من محو الأمية الأبجدية إلى محو الأمية التكنولوجية والحاسوبية، مع إمكانية الاستفادة من البرنامج الذي أُعد بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في هذا المجال.

- أهمية توجيه المرحلة المقبلة بصورة أكبر نحو دعم الإنتاج وتحسين مستوى معيشة المزارعين وأوضاعهم الاقتصادية، في ضوء ما تضمنه العرض من معلومات حول حجم الإنجازات التي حققتها المبادرة في مجال البنية الأساسية.
- أهمية إعداد خريطة استثمارية للقرى تحدد المزايا الإنتاجية لكل قرية والمنتجات التي تشتهر بها، بما يساعد على إنشاء مصانع ومشروعات قريبة من مناطق الإنتاج، وتوفير بنية متكاملة لخدمة المنتجات المحلية.
- وجود معاناة لدى المزارعين من ارتفاع الفاقد الزراعي، بما يستدعي تعزيز الربط بين مركز الزراعات التعاقدية التابع لوزارة الزراعة والجمعيات الزراعية والقرى، لتوفير آلية للتعامل مع المزارعين وتسويق منتجاتهم والحد من الفاقد. ومن ثم الحد من اضطرارهم إلى الانتقال إلى محافظات أخرى بحثًا عن العمل، أو الاعتماد على التجار في تسويق منتجاتهم.
- ضرورة استكمال المشروعات التي بدأ تنفيذها بالفعل قبل الانتقال إلى مشروعات جديدة، حتى لا تظل بعض التدخلات غير مكتملة أو غير مستغلة.
- أهمية قياس درجة رضاء سكان الريف والتعرف على احتياجاتهم الفعلية، وعدم الاكتفاء بحصر المباني والمنشآت التي تم إنشاؤها، مع اقتراح استخدام الاستبيانات للتعرف على أولويات المواطنين ومدى استفادتهم من المشروعات.
- أهمية العرض في تقديم صورة متكاملة عن المبادرة والإنجازات التي تحققت، مع ضرورة مناقشة التحديات التي تواجهها، خاصة ما يتعلق بضعف وجود رؤية واضحة لشكل الريف المصري المستهدف ودوره في عملية التنمية.
- ضرورة تحديد التصور المستقبلي للريف المصري والدور المتوقع منه في التنمية، حتى تكون المشروعات المنفذة أدوات لتحقيق رؤية واضحة، وليست تدخلات منفصلة عن إطار تنموي متكامل.
- وجود تحديات مرتبطة بإدارة التنمية المحلية، خاصة العلاقة بين المركزية واللامركزية، وتحديد الجهات المسؤولة عن الرقابة على المشروعات، فضلًا عن عدم صدور قانون الإدارة المحلية حتى الآن، وما لذلك من تأثير في قدرة المشروعات على تحقيق نتائجها.
- وجود مشروعات أُنشئت وأنفقت عليها مبالغ كبيرة دون أن تدخل حيز الاستغلال أو التشغيل الاقتصادي الفعلي، بما يجعل الحفاظ على هذه الأصول وصيانتها تحديًا أساسيًا، في ضوء تعثر مشروعات أخرى بسبب مشكلات الصيانة والاستدامة.
- ضرورة إعادة تقييم ما تم إنجازه واستخلاص الدروس المستفادة قبل البدء في المرحلة الثانية، مع أهمية وضوح التوجه والرؤية والتصور المستقبلي للمبادرة.

تعقيب المتحدثان:

د. ولاء جاد الكريم:

بدايةً أتوجه بالشكر لجميع المشاركين بالمداخلات القيمة، وأؤكد على أن جميع النقاط التي طُرحت مهمة وفي محلها، وينبغي أخذها في الاعتبار عند التخطيط للمرحلتين الثانية والثالثة، وكذلك عند تبني الرؤية المطروحة.

- فيما يتعلق بتكلفة تنفيذ المشروعات والتمويل، فإن المشكلة الأساسية التي واجهت المرحلة الأولى من مبادرة حياة كريمة، والتي بدأت في يوليو 2021، تمثلت في التغيرات الكبيرة التي طرأت على سعر صرف العملة. فقد كانت المخصصات المالية قد حُددت خلال ديسمبر 2020 ويناير 2021، قبل حدوث التعويم ثم التعويم مرة أخرى، وهو ما أدى إلى ارتفاع التكلفة الفعلية للمشروعات. وبمعزل عن تأثير سعر صرف العملة، فإن تقديرات التكلفة عند التخطيط كانت واقعية، لكنها لم تكن تتوقع الفروق الكبيرة التي طرأت على سعر الصرف، فضلًا عن التأثيرات اللاحقة على سلاسل الإمداد نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية وحرب غزة وغيرها من التطورات.

- اتفق مع ما تم طرحه بشأن استدامة المشروعات واستمراريتها والتشغيل والصيانة، لذلك كان ضمان توفير الموارد والموازنات اللازمة للتشغيل والصيانة من الشواغل الأساسية منذ بداية المبادرة، سواء بالتنسيق مع الوزارات المعنية والمحافظات أو مع الجهات المسؤولة عن التشغيل. فتأمين الموارد الكافية لتشغيل هذا العدد الكبير من المشروعات كان أحد المحددات الرئيسية في التخطيط للمرحلتين الثانية والثالثة، سواء فيما يتعلق بتحديد نوعية المشروعات وأولوياتها أو ضمان متطلبات تشغيلها وصيانتها في وقت مبكر.

- وعن الرؤية المستقبلية للتنمية الريفية، فإن وزارة التنمية المحلية والبيئة تعمل حاليًا على صياغة استراتيجية للتنمية الريفية تنطلق من رؤية واضحة. حيث أن المشروعات التي نُفذت في إطار مبادرة "حياة كريمة" استجابت لاحتياجات فعلية، واستندت إلى أدلة ومؤشرات واضحة، ولم تكن بمعزل عن المتطلبات الحقيقية للريف المصري، بل جاءت لتلبية احتياجات مُلحة لم يكن من الممكن تأجيلها. ومن ثم، فإن ما تحقق من خلال المبادرة يمثل أساسًا يمكن البناء عليه عند وضع استراتيجية لمستقبل الريف المصري حتى عام 2050، بما يشمل ملامحه العمرانية وشكله المستقبلي، وكيفية الاستفادة من البنية الأساسية التي يجرى تطويرها في إطار المبادرة، سواء في تنفيذ مراحلها اللاحقة أو في مرحلة ما بعد "حياة كريمة".

- وفيما يتعلق بتعزيز الإنتاج والنشاط الاقتصادي في الريف، ولا سيما النشاط الزراعي، جاءت مبادرة "القرية المنتجة"، التي تستند إلى تحليل المزايا النسبية، وبصفة خاصة المزايا النسبية الزراعية، حيث تستهدف المبادرة توطين الصناعة القائمة على المزايا النسبية الزراعية، من خلال التوسع في مجالات التصنيع الزراعي، خاصة الصناعات النسيجية والغذائية، إلى جانب دعم الاقتصاد الدائري وتعظيم الاستفادة من المخلفات وتقليل الفاقد، بما يسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية بالريف.

- وبالنسبة للهجرة من الريف، فإن نسبة سكان الريف تراجعت من نحو 83% إلى 57% على مدار 120 عامًا، ومن ثم فإن قياس الأثر التراكمي للجهود التنموية الحالية على معدلات الهجرة قد لا تظهر نتائجه في المدى القريب. ومع ذلك، فهناك مؤشر يستحق التأمل، يتمثل في أن نسبة سكان الريف بلغت نحو 56% في تعداد عام 1986، بينما وصلت إلى نحو 57% في بداية عام 2026. وربما يعكس ذلك الأثر التراكمي للجهود التي بذلتها الدولة على مدار السنوات الماضية، بدءًا من برنامج "شروق" الذي انطلق عام 1994، مرورًا بالاهتمام المتزايد بالتنمية منذ عام 2014، وعليه فإن استمرار تنفيذ مراحل مبادرة "حياة كريمة"، واستكمال البرامج التنموية المرتبطة بها، خاصة في مجال التنمية الاقتصادية، سيكون له مردود إيجابي على معدلات الهجرة من الريف.

- بالنسبة لتجربة قرى الظهير الصحراوي والدروس المستفادة منها. فإن الدولة خاضت تجربة مهمة في هذا المجال منذ عام 2006، إلا أن نتائجها لم تكن على النحو المأمول، إذ إن الغالبية العظمى من هذه القرى لم يتم تشغيلها حتى الآن، رغم إنشائها منذ ذلك التاريخ. وقد أجرت وزارة التنمية المحلية والبيئة دراسة مستفيضة تناولت هذه

القرى، وتتمثل أبرز الدروس المستفادة من هذه التجربة في وجود إشكالية تتعلق بمدى رغبة السكان في الانتقال إلى قرى وليدة أو إلى مناطق الظهير الصحراوي، فضلًا عن ضرورة توافر أنشطة اقتصادية قادرة على دعم استقرار السكان واستمرار وجودهم في تلك القرى. كما أنه من الضروري الالتفات إلى العدد الكبير من القرى التي لا تمتلك ظهيرًا صحراويًا.

- التأكيد على ضرورة التفكير في مستقبل الريف المصري في ضوء هذه المعطيات، مع مراعاة الواقع العمراني القائم للريف، باعتباره أحد الاعتبارات الأساسية التي ينبغي الانطلاق منها عند وضع الرؤية المستقبلية واستراتيجية التنمية الريفية.

د. جميل حلمي:

أتوجه بالشكر لجميع المشاركين على ما طرحوه من أسئلة وملاحظات قيمة، كما أؤكد على أهمية جميع النقاط التي طُرحت، وسيتم أخذها في الاعتبار خلال المراحل المقبلة.

- فيما يتعلق بدور وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في معالجة التحديات وضمان تشغيل المشروعات واستدامتها، فإن الوزارة تتبنى عددًا من الآليات التحفيزية والرقابية في هذا الشأن. ومن أبرزها مبادرة "حوافز تميز الأداء في إدارة الاستثمار العام على المستوى المحلي"، التي تتضمن معيارًا لقياس مدى دخول مشروعات المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" حيز التشغيل الكامل، بما يشجع المحافظات على استكمال تشغيل جميع المشروعات التي تم تنفيذها. ويمثل ذلك إحدى السياسات التحفيزية التي تتبناها الوزارة لدفع المحافظات نحو تحقيق الاستفادة الفعلية من الاستثمارات المنفذة، وهناك جهودًا أخرى تتم بالتنسيق مع الوزارات المعنية لضمان تشغيل الأصول، من خلال موازنات البرامج والأداء بالتعاون مع وزارة المالية، والتي تستهدف في الأساس ضمان استدامة تشغيل المشروعات، وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة من الموازنة الجارية لتشغيل الأصول الاستثمارية التي يتم إنشاؤها، وهو توجه لا يقتصر على مشروعات "حياة كريمة"، وإنما يمتد إلى مختلف المشروعات الاستثمارية التي تنفذها الدولة.

- بالنسبة لمصادر تمويل مبادرة "حياة كريمة"، فإن تمويل مشروعات "حياة كريمة" محلي بنسبة 100%، حيث إن جميع المشروعات البالغ عددها نحو 27 ألف مشروع، والتي تدخل ضمن النطاق المحدد للمبادرة، تم تمويلها من مصادر محلية، دون الاعتماد على أي مساعدات أجنبية أو تمويل دولي ميسر أو قروض. وأن بعض الالتباس قد ينشأ نتيجة تنفيذ الدولة مشروعات أخرى بالتوازي مع المبادرة داخل القرى، قد يكون بعضها ممولًا من خلال قروض من مؤسسات دولية، مثل البنك الدولي، إلا أن هذه المشروعات لا تدخل ضمن نطاق "حياة كريمة"، وإنما تندرج تحت برامج ومشروعات مستقلة تنفذها الوزارات المعنية، مثل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

- فيما يتعلق بدور المجتمع المدني والمساهمات المحلية في تمويل المبادرة، فإن الحجم الكبير للاستثمارات المطلوبة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية يجعل من الصعب على مؤسسات المجتمع المدني تحمل تكلفتها، إذ تتطلب بعض المشروعات، مثل محطات معالجة مياه الصرف الصحي التي تخدم تجمعات تضم أربع أو خمس قرى، استثمارات بمليارات الجنيهات، وهو ما يستلزم تدخل الدولة وتمويلها. وفي المقابل، هناك مساهمات من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في بعض المجالات التي تستهدف الأسر بصورة مباشرة، مثل مشروعات السكن اللائق والسكن الكريم، ومثال على ذلك، التعاون الذي تم مع مؤسسة ساويرس في هذا المجال. وهذه المساهمات تظل

مرتبطة بطبيعة المشروعات التي يمكن للمجتمع المدني الإسهام فيها، بينما تتولى الحكومة تمويل مشروعات البنية التحتية الكبرى، وإجمالي التمويل المخصص للمبادرة، والبالغ حتى الآن نحو 435 مليار جنيه، مع إمكانية زيادته، يتم توفيره بالكامل من الموازنة العامة للدولة ومن مصادر محلية.

- فيما يتعلق بالدروس المستفادة من تنفيذ المبادرة والتحديات المرتبطة بالتخطيط والتكلفة والتنفيذ، يمكن رصد النقاط الآتية:

  - إن تجربة تنفيذ مبادرة "حياة كريمة" أظهرت العديد من الدروس المستفادة، حيث تنفذ الحكومة للمرة الأولى مشروعًا بهذا الحجم، يتضمن نحو 27 ألف مشروع فرعي يجري تنفيذها في وقت واحد داخل مجموعة محددة من القرى، وتنفيذ هذه المشروعات يتم من خلال الحكومة والهيئة الهندسية للقوات المسلحة، وبمشاركة أعداد كبيرة من شركات المقاولات المنفذة.

  - حجم الأعمال والاحتياجات الفعلية التي تم اكتشافها على أرض الواقع كان كبيرًا، خاصةً مع حرص الدولة على الوصول بالخدمات إلى أكبر نسبة ممكنة من السكان في العزب والنجوع والتوابع، وعدم الاقتصار على القرى الرئيسية. هذه التفاصيل والاحتياجات التي ظهرت أثناء التنفيذ كانت من العوامل التي أدت إلى زيادة التكلفة، في إطار حرص الدولة على ضمان وصول الخدمات إلى أكبر عدد ممكن من السكان.

  - بعض البيانات التخطيطية المتاحة، ومنها بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لم تكن تعكس دائمًا جميع تفاصيل مستوى الخدمة الفعلي، فعلى سبيل المثال، عند الاستفسار عن توافر خدمة الصرف الصحي، قد يُفيد السكان بوجود الخدمة، دون أن يتضمن ذلك بالضرورة وجود محطة معالجة للصرف الصحي، وعند اكتشاف وجود خدمة صرف صحي دون توافر محطات معالجة، اتجهت الدولة إلى إنشاء محطات المعالجة لاستكمال منظومة الخدمة، إلى جانب استيعاب التوسعات والامتدادات القائمة. كما أن بعض محافظات الوجه البحري كانت تعاني من وجود أشكال من الصرف الصحي غير الآمن، من بينها تصريف مياه الصرف إلى الترع والمصارف الزراعية؛ ولذلك قررت الدولة إنشاء محطات معالجة حتى في القرى التي كانت تتمتع بخدمة جزئية، مع استكمال خدمة الأجزاء المتبقية منها.

  - أحد التحديات التي واجهت عملية التنفيذ هي قدرات شركات المقاولات العاملة على أرض الواقع، ومدى توافر الشركات المؤهلة لتنفيذ هذا العدد الكبير من المشروعات.

  - هذه التحديات جاءت إلى جانب التغيرات التي طرأت على سعر الصرف وارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه ومعدلات التضخم، وهي عوامل لم تقتصر آثارها على مصر أو على مبادرة "حياة كريمة" وحدها، بل امتدت إلى مختلف دول العالم وأثرت على الخطط والمشروعات التنموية التي يتم تنفيذها.

- فيما يتعلق بتكامل مبادرة "حياة كريمة" مع البرامج والمشروعات التنموية الأخرى، فإن المشروعات التي تم استعراضها في إطار "حياة كريمة" لا تمثل مجمل جهود الدولة في تنمية الريف المصري، إذ تنفذ الوزارات والجهات المعنية العديد من البرامج والمشروعات المكملة للمبادرة. فعلى سبيل المثال، تعمل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي على تحسين الإنتاجية الزراعية، واستنباط التقاوي والبذور المحسنة، وتوعية المزارعين، وتطوير خدمات الإرشاد الزراعي، وذلك من خلال الخطط الاستثمارية الأخرى. كما تتكامل المبادرة مع منظومة دعم الغذاء، وبرنامج "تكافل وكرامة"، والتأمين الصحي، وغيرها من البرامج والخدمات التي تنفذها الدولة. وعدم الإشارة إلى هذه الجهود ضمن

العرض الخاص بالمبادرة لا يعني عدم وجودها أو عدم تنفيذها، وإنما يرجع إلى أنها تندرج ضمن برامج ومشروعات أخرى تتكامل مع أهداف مبادرة "حياة كريمة".

- فيما يتعلق بالالتزام بالحيز العمراني للقرى. فإن العمل في المرحلتين الثانية والثالثة يستند إلى الخرائط المحددة للحيز العمراني، والصادرة عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني، والتي تلتزم جهات التنفيذ بالعمل وفقًا لها.
- في ضوء التقييم العام لتجربة مبادرة "حياة كريمة" وآفاق المراحل المقبلة، يجب التأكيد على أنه رغم التحديات وأوجه القصور التي قد تكون صاحبت تنفيذ المبادرة، فإن الدولة حققت العديد من الإنجازات من خلال هذا المشروع، الذي يُعد من أكبر المشروعات التنموية من حيث عدد المستفيدين وحجم التكلفة والأثر التنموي، مع أهمية الاستفادة من أوجه الضعف والتحديات التي ظهرت خلال التنفيذ، والعمل على معالجتها خلال الفترات المقبلة، بما يضمن تحقيق الأهداف المستهدفة من المرحلتين الثانية والثالثة للمبادرة.

****